جامعة العربي التبسي –تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة -الجزائر نموذجا-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

-تخصص دراسات إستراتيجية-

**إعداد الطالبة**

عطار خلود

**إشراف الأستاذ**

كيم سمير

**لجنة المناقشة**

| لاسم و اللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| إدريس عطية | أستاذ محاضر –ب- | بسد ًا |
| كيم سمير | أستاذ مساعد –أ- | شرفً ور ًا |
| نموشي نسرين | أستاذ مساعد –أ- | مو ً ا ناقشً ا |

**السنة الجامعية :2015/2014**

جامعة العربي التبسي –تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

# دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة -الجزائر نموذجا-

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

-تخصص دراسات إستراتيجية-

**إعداد الطالبة**

عطار خلود

**إشراف الأستاذ**

كيم سمير

**لجنة المناقشة**

| الاسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| إدريس عطية | أستاذ محاضر –ب- | رئيسا |
| كيم سمير | أستاذ مساعد –أ- | مشرفا ومقررا |
| نموشي نسرين | أستاذ مساعد –أ- | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية: 2015/2014**

بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بفضله الصالحات حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ السموات و الأرض و ما بينهما كما ينبغي لجلال وجهه الكريم و عدد خلقه وعظيم سلطانه . الذي وفقني إلى إتمام و إنجاز هذه المذكرة

أسأله الإخلاص و القبول و الرضى

يشرفني أن أتقدم بشكري الجزيل و ثنائي الخالص لأستاذي الفاضل "كيو سمير" لإشرافه على هذه المذكرة

إلى من علموني حروف من ذهب و كلمات من نور وصاغو النا من علمهم حروفا و من فكرهم منارة جميع أساتذة

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إلى صديقتي وأختي سماح سمايلية

إلى كل من كان لي عونا و سندا ولو بكلمة طيبة في إتمام هذا العمل.

# مقدمة

عرفت نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية على المستوى الدولي، حيث كشفت البيئة الأمنية لهذه الفترة أن التهديدا لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري فقط، وا ٍنما تعدّ ت جوانب أخرى اقتصادية وبيئية،... وغيرها.

وفي ظل هذه التغيرات التي مست مختلف الجوانب، طغى المتغير الاقتصادي كأحد أوجه العلاقات الدولية في هذه الفترة كبديل للمتغير العسكري الذي ساد لفترات سابقة، حيث تعد التنمية المستدامة ركيزة المتغير الاقتصادي، أين حظيت هذه الأخيرة باهتمامات عدة من قبل المفكرين والباحثين، نظرا لما تكتسيه التنمية المستدامة من أهمية بالغة في حياة الشعوب والدول ولطالما كانت غايتها الحفاظ على الإنسانية حاضرا ومستقبلا.

وتعد البيئة أحد أهم العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث عرف العالم منذ القرن العشرين اهتماما بالغا بقضايا البيئة لا سيما الأمنية منها، إذ لم يعد الأمن البيئي مقتصرا على المستوى الداخلي فحسب بل تعداه ليصبح قضية لها صدى على المستوى العالمي. وهو ما استوجب على شعوب العالم أن تعمل على تكثيف الجهود لوضع سياسات عامة عالمية لمواجهة مختلف الأخطار التي تقف عائقا في وجه تحقيق التنمية المستدامة والبحث في سبل إيجاد أنماط إنمائية بديلة، تضمن قابلية استمرار التنمية دون تدمير للبيئة.

وتعتبر الجزائر من أحد الدول التي أولت اهتماما بكل من البيئة والتنمية المستدامة، حيث ارتبطت المشكلات البيئية عموما بالاقتصاد الوطني، التنمية والسياسة الأمنية المتبعة، حيث تسعى الجزائر عن طريق استراتيجياتها إلى مواجهة جل التحديات التي تقف عائقا أمامها في إطار تحقيق تنمية بيئية مستدامة.

**أهمية الموضوع:**

يكتسي موضوع دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة أهمية علمية و أخرى عملية.

**أهمية علمية:**

تكمن الأهمية العلمية للموضوع فيما يأتي:

1- يعد موضوع الأمن البيئي والتنمية المستدامة من الأجندة البحثية الجديدة في العلوم السياسية.

2- البحث عن الأطر النظرية،الأساليب و الآليات لتعزيز دور الأمن البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتطويرها وفق أطر و سياسات عقلانية.

3-بناء تراكم معرفي حول دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

**أهمية عملية:**

تبرز الأهمية العملية للموضوع فيما يلي:

1- التعرف على الجهود الجزائرية في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

2- الوقوف عند التحديات التي تواجهها الجزائر في مجالي الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

**أهداف الموضوع:** تبرز أهداف الموضوع من خلال أهداف علمية وأخرى عملية:

**الأهداف العلمية:**

- إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

2- تزويد الباحث بقاعدة علمية تساعده على فهم الدور الوظيفي للأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

**الأهداف العملية:**

1- البحث عن آليات الجزائر في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

2-محاولة معرفة مدى مساهمة الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

**أسباب اختيار الموضوع:**

هناك العديد من الدوافع التي تبرر اختيار موضوع ما، وموضوع دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة من المواضيع الهامة التي أصبحت تناقش على مستويات عالية، حيث تتعدد أسباب اختيار الموضوع بين الأسباب الذاتية والموضوعية.

**الأسباب الذاتية:**

1- طبيعة التخصص تقتضي دراسة هكذا مواضيع.

2- الرغبة في فهم الدور الذي تلعبه الجزائر في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة.

**أسباب موضوعية:**

1-تكوين مرجعية فكرية بشأن دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

2-مواضيع البيئة والتنمية المستدامة من أكثر القضايا المطروحة في الوسط الأكاديمي

**الدراسات السابقة:**

تحتاج دراسة كل موضع إلى الرجوع إلى أدبيات الدراسة، حتى يتم تغطية الموضوع من جميع الجوانب، وقد تم تناول هذا الموضوع من خلال عدة دراسات نذكر من بينها:

**الدراسة الأولى**: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، للطالبة درغوم أسماء بعنوان "البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية-"، جامعة قسنطينة،2008-2009.

حيث طرحت الإشكالية التالية: كيف يمكن للعامل البيئي أن يخلق جدلا مستمرا ومتتابعا حول مستقبل الإنسان في ظل التحولات المرتبطة بفترة ما بعد الحداثة؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن الأمن البيئي صمام أمان الأمن العام، في تلافي المخاطر البيئية الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو البشرية، بين سوء الإدارة والأخطاء الناتجة عن تصميم وتنفيذ المشروعات التي تنشأ داخل الدولة أو عبر الحدود الوطنية.

**الدراسة الثانية**: مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، للطالبة منى هرموش، بعنوان "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، جامعة باتنة، 2009-2010.

**حيث طرحت الإشكالية التالية**:ماهو دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، وما هي طرق مساهمته فيها؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة، يكتسي أهمية بالغة اجتمعت من أجله مختلف الدول والحكومات في العالم، إضافة إلى مختلف تنظيمات المجتمع المدني، سواء كان عالمي أو محلي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، أنها ستتناول جهود الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة في إطار الأمن البيئي، وأهم التحديات التي تواجهها والتي تقف عائقا أمامها.

**الإشكالية:**

وعليه فالإشكالية التي يمكن طرحها هي:

كيف يساهم الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء حالة الجزائر؟

**التساؤلات الفرعية:**

انطلاقا من الإشكالية يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية:

1- ما علاقة البيئة بالتنمية المستدامة؟

**2-** ما هي التحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق تنمية بيئية مستدامة؟

**الفرضيات:**

وعليه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

-كلما كلما كان هناك تكامل وتناسق بين البيئة والتنمية المستدامة كلما ساهم ذلك في إيجاد منظومة بيئية مستدامة ناجحة.

كلما كانت الجهود الوطنية فاعلة وا ٍيجابية في المحافظة على البيئة كلما ساهم ذلك في تحقيق التنمية المستدامة.

**الإطار المنهجي:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المناهج التالية:

**المنهج التاريخي:** حيث يقوم هذا المنهج على دراسة مجموعة الوقائع التاريخية على شكل كرونولوجيا، وقد تم الاستعانة به من خلال الرجوع إلى السياق التاريخي للتنمية المستدامة والأمن البيئي.

**المنهج الوصفي**: حيث يقوم هذا المنهج على التحليل، وقد تم الاستعانة به من خلال دراسة القضايا محل الدراسة وتحليلها.

**منهج دراسة الحالة:** من خلال التعمق في الظاهرة محل الدراسة، كون الموضوع يتطلب دراسة الجزائر كنموذج.

**تقسيم الدراسة:**

اعتمادا على الخطوات المنهجية تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تندرج تحتها مجموعة من المباحث والمطالب.

**الفصل الأول**: ويتضمن الأطر المفاهيميةو النظرية للأمن البيئي والتنمية المستدامة، وسيتم تناوله في أربعة مباحث، حيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى البناء الإبستيمولوجي للأمن البيئي، أما المبحث الثاني فسيتم التطرق فيه إلى التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة، أما المبحث الثالث فسيتناول الإطار الترابطي بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وصولا إلى المبحث الرابع الذي سيتناول أهم النظريات المفسرة للأمن البيئي.

**الفصل الثاني**: ويتضمن مساهمة الأمن البيئي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة، وسيتم تناوله في ثلاث مباحث، سيتم التطرق في المبحث الأول إلى واقع الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر، أما في المبحث الثاني فسيتناول فيه إلى جهود الجزائر في تفعيل الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، وصولا إلى المبحث الثالث والذي سيتناول الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر بين الطموح والتحدي.

# الفصل الأول

# الأطر المفاهيمية والنظرية لدراسة الأمن البيئي والتنمية المستدامة

تحتاج كل دراسة إلى استعراض للمقاربات المفاهيمية والنظرية، قصد فك الغموض والتعقيد، فكل مصطلح يحتاج إلى تقديم العديد من التعاريف، ناهيك عن التطرق إلى السياق التاريخي للموضوع محل الدراسة، بالإضافة إلى أن أي موضوع يحتاج إلى مضامين نظرية يفسر من خلالها.

وبالتالي سيتم في هذا الفصل والذي تم تقسيمه إلى أربعة مباحث، التطرق إلى المبحث الأول ويتضمن تعريف كل من الأمن والسياق التاريخي لظهور الأمن البيئي، وأهم التعريفات الخاصة بالأمن البيئي، إضافة إلى المبحث الثاني والذي سيشتمل على السياق التاريخي الذي ظهرت فيه التنمية المستدامة، وأهم المفاهيم، بالإضافة إلى أهدافها.

أما المبحث الثالث فيتضمن الإطار الترابطي بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة، والذي سيشتمل على علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة، إضافة إلى المؤتمرات الدولية المساهمة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى التطرق إلى مساهمة المنظومة البيئية في مجال التنمية المستدامة، وصولا إلى المبحث الرابع والذي يشتمل على الإطار النظري لدراسة الأمن البيئي بالتطرق إلى كل من النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة، الليبرالية، مدرسة كوبنهاغن.

## المبحث الأول: البناء الإبستيمولوجي للأمن البيئي

شكل كل من مفهوم الأمن والأمن البيئي، أهمية بالغة أثارت جدلا كبيرا على الساحة الدولية والتي تضمنت أبعاد مختلفة، شكلت تخوفا وهاجسا كبيرين على مستقبل حياة الإنسان، حيث سيتضمن هذا المبحث، كل من تعريف الأمن، ثم السياق التاريخي لظهور الأمن البيئي، بالإضافة إلى التطرق إلى مفهوم الأمن البيئي.

### المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الصعبة والمعقدة، حيث ارتبط المفهوم التقليدي للأمن بالجانب العسكري، والتي اقتصرت على الحروب والصراعات وكيفية استعمال الدولة للقوة المسلحة لمواجهة هذه المخاطر، ما أدى إلى بروز مفهوم موسع للأمن، شمل كل من الجوانب العسكرية والاقتصادية، إلى جانب تغير مصادر التهديد.

حيث اشتقت كلمة الأمن في القرآن الكريم من الإيمان لقوله تعالى: «**فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**».[1]

وقوله تعالى أيضا: «**الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون**».[2]

وفي اللغة الأجنبية، ترجع الكلمة الإنجليزية Security إلى أصلها اللاتيني Securita/Securus المستنبطة من الكلمة المركبة Sine,Cura حيث تعني Sine "بدون"، وتعني Cura التي أصلها Curio "اضطراب" ومنه تعني Sine,Cura "بدون اضطراب".[3]

---

[1]- **سورة قريش**، الآية: 4.3.

[2]- سورة **الأنعام**، الآية: 82.

[3]- لطفي مزياني، "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي و انعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2011- 2012)، ص 10.

والأمن لغة من مصدر الفعل أمن، أمنا، أمانا وأمنة، أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف، ويقال أمن من الشر، أي سلم منه. ويقال فلان على كذا، أي وثق به وجد له أمينا عليه، وهي تعني الاطمئنان بأن الشيء في حذر، وحماية من الخطر.[1]

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرف **ميكائيل ديلون Michael Dillon** "الأمن" على أنه مفهوم مزدوج، إذ لا يعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر، لكن يعني أيضا وسيلة للحد من نطاق انتشاره، وبما أن الأمن أوجده الخوف، فالأمن مفهوم غامض، يتضمن في الوقت ذاته الأمن واللاأمن.[2]

ويتضح من هذا المفهوم أن الأمن لا يقتصر على غياب الحرية فقط، وإنما يتضمن تقليص حدة العنف.

ويعرف معجم بلاكويل الأمن على أنه مفهوم يرد في المناقشات التي تدور حول السياسية الخارجية لكنه يطبق على أوضاع الأفراد والدول، وهو لابد أن يكون من جهة، مسألة إدراك حسي ومسألة ظروف مادية من جهة أخرى.[3]

وبالتالي ما يمكن استخلاصه من خلال التعاريف المقدمة للأمن، هو أنه مفهوم مرتبط أساسا بفهم التهديدات وسبل مواجهتها.

---

[1]- صايل عبد المولى طشطوش، **الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد**، (الأردن: دار الكندي للنشر والتوزيع، 2009)، ص 14.

[2]- لطفي مزياني، **مرجع سابق**، ص11.

[3]- فرانك بيلي، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، د س ن)، ص 601.

**المطلب الثاني: السياق التاريخي لظهور الأمن البيئي**

أي مفهوم له سياق تاريخي محدد ظهر فيه، وتوسع من خلاله، وكذلك الأمر بالنسبة للأمن البيئي.

فالأمن البيئي مفهوم جديد استحدث في فترة التسعينات من قبل دول الشمال المتقدم مثل الولايات المتحدة، والدول الاسكندينافية، في حين أن العديد من دول الجنوب لم تضع بعد مفهوماً محدداً للأمن البيئي، حيث تحاول دولهم حاليا، استحداث مفهوم الأمن البيئي[1].

فمفهوم الأمن البيئي كمصطلح جديد، يدور حول محتواه الكثير من الجدل، ويتضمن متغيرات مختلفة كالبيئة والأمن والعنف والحروب المسببة للدمار البيئي.

كما أن هناك تخوفا من أن تؤدي التغيرات البيئية إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول،و عليه يمكن للأمن البيئي أن يشكل بعدا جديدا وهاما في العلاقات الدولية لتأثيره في علاقات التعاون و الصراع بين الدول وعمله على تعبئة الجماهير وراء أهداف حمائية، وبحسب **بول بان شود Paul Pain Chaud** فقد ظهرت تسمية الأمن البيئي، كنقطة تلاقي بين التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، وبروز تيار فكري جديد في مجال الأمن لفترة ما بعد الحرب الباردة.

في تلك الفترة اعتبر هذا المصطلح ذا مفهوم غامض تتقاطع ضمنه ثلاثة أشكال من الانتقادات:

- مسار إمبريقي باحث عن تطوير العلاقات السببية بين التدهور البيئي ومختلف المتغيرات الاجتماعية

- مسار معياري يبحث في مسالة ربط مفاهيم البيئة والأمن.

-مسار سياسي يقترح إدراج البيئة في الفكر الاستراتيجي للحكومات[2].

---

[1]- كريفور خليفة، **التهديدات البيئية ومنطق الأمن الإقليمي و الدولي**، تم تصفح الموقع يوم: 05/ 03/ 2015 على الساعة: 12:25، الرابط:

http : www. kreifeurref=tn-tnmn.

[2]- سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي المسألة البيئية ضمن حوار المنظارات في الدراسات الأمنية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (الجزائر، ع 39-40، 2013)، ص 95.

ومن هذا المنطلق عرفت دراسات الأمن البيئي والأبحاث التي تعنى بدراسة العلاقة بين العوامل البيئية والأمن نموا ملحوظا، ولاسيما بعد التحول الاستراتيجي في السياسة الدولية، الذي مثلته نهاية الحرب الباردة فالنقاش حول البيئة يعود إلى خمسينيات القرن الماضي بيد أنه منذ 1972 تاريخ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في مدينة **استوكهولم**،و الذي اعتبر نقطة الانطلاق الأولى باعتبار البيئة مسألة سياسية. أصبحت التغيرات البيئية الشاملة أحد مجالات البحث المهمة في كل من العلوم الطبيعية والاجتماعية، حيث شهدت أدبيات العلمية انتشارا واسعا لمفاهيم التهديدات THREAT، والأخطار RISKS والهشاشات والتحديات، وتم استخدامها بمعان مختلفة من لدن المجتمعات العلمية.[1]

**المطلب الثالث: تعريف الأمن البيئي**

قبل الدخول في تعريف الأمن البيئي يجب التطرق في البداية إلى مفهوم البيئة، ثم التعريف بالأمن البيئي.

**مفهوم البيئة**

**المفهوم من الناحية اللغوية**

لم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة، بل تعددت معانيها، وتباينت مفاهيمها حسب تخصص الباحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث يعرفها كل منهم في ضوء رؤيته وتخصصه.

فقد جاء في لسان أو معاجم اللغة العربية أن البيئة مشتقة من (بوأ). وهي المكان أو المحيط أو المنزل المستقر فيه، والذي يعيش فيه الكائن الحي.

وقد جاء في لسان العرب: بوأتك بيتا أي اتخذت لك بيتا، وقيل تبوأه، أو تبوأ:أي نزل و أقام، وتبوأ فلان منزلا، أي جعله ذا منزل[2].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 95.

[2]- محسن محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية**، (الأكاديمية العربية في الدنمارك: كلية الإدارة والاقتصاد، 2009)، ص 16.

لقوله تعالى: «**وكذلك قلنا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين**».[1]

وفي اللغة الفرنسية تعرف كلمة البيئة (Environment) بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء و أرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان. والتي تشمل الكائنات الحية وما يحتويه من مواد كالهواء والماء والتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت.[2]

**أما من الجانب الاصطلاحي:**

فمصطلح علم البيئة هو إغريقي، مركب من كلمتي (Oikos) بمعنى (House) أي منزل (Logos) بمعنى (The science) وهو العلم الذي يهتم بدراسة الكائن في منزله، حيث يتأثر بمجموعة من العوامل الحية، والبيولوجية، وغير الحية الكيميائية والفيزيائية، وأول من وضع كلمة Ecology هو العالم الغربي Rater الذي أخذه من المصطلح الإغريقي.[3]

كذلك البيئة هي الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم، وتشمل ضمن هذا الإطار مختلف الكائنات الحية.[4]

أما مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي عقد في **استكهولم**، عام 1972 فيعرف البيئة بأنها رصيد الموارد المائية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما، لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته[5].

---

[1]- سورة يوسف، الآية: 56.

[2]- محسن محمد أمين قادر، **مرجع سابق**، ص 16.

[3]- صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 11.

[4]- خالد محمد القاسمي ووجيه جميل البعيني، **حماية البيئة الخليجية: التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص 11.

[5]- صباح العشاوي، **مرجع سابق**، ص 13.

ويعرف الكسندر كيس Alexander Kiss البيئة على أنها لا تقتصر على العناصر الطبيعية والصناعية فحسب، بل أن البيئة يجب أن تشمل مواقع التراث الثقافي والطبيعي العالمية، حيث أن هذه المناطق أو المواقع تعبر عن قيمة تاريخية وجمالية نادرة، وبالتالي فهي تعد من ضمن مناطق التراث المشترك للإنسانية، وذلك مثل الآثار والمتاحف والصور النادرة، المكونات الطبيعية التي تمثل مناطق طبيعية نادرة،وأن عناصر البيئة تعد تراثا مشترك للإنسان ولاشك أن المناطق التي تخرج عن الولاية الإقليمية للدول، مثل: الفضاء الخارجي ومناطق أعالي البحار، والقطبين الشمالي والجنوبي، تعد تراثا مشتركا للإنسانية جمعاء وينبغي توفير الحماية القانونية لتلك المناطق، والمحافظة على الثروات الحية وغير الحية من الاستغلال المفرط لتلك الثروات حفاظا على مصلحة الأجيال المقبلة.[1]

ومنه يتضح بأن مفهوم البيئة يرتكز أساسا على المحيط الذي يعيش فيه الإنسان والتي تشمل جل نشاطاته والتي تعمل على توفير احتياجاته الأساسية، بالإضافة إلى الحفاظ على التراث الطبيعي من الاستغلال.

**مفهوم الأمن البيئي**

هناك عدة تعريفات قدمت لمفهوم الأمن البيئي، أين تم التطرق إلى وجهات نظر مختلفة ومتعددة.

حيث عرف الأمن البيئي على أنه صيانة البيئة الفيزيائية (المحيط الطبيعي) من أجل الاحتياجات المجتمعية، دون إنقاص المخزون الطبيعية.[2]

حيث نجد أن هذا المفهوم ركز على حماية البيئة مع الحفاظ على الموارد الطبيعية.

[1] - Alexander Kiss**, Danah shelton traite de droit europeen de l'environnement** , Edition: Frison Roche, 1995, p04.

[2]- أسماء درغوم ، البعد البيئي في الأمن الإنساني –مقاربة معرفية- **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة قسنطينة ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009)، ص 60.

كما عرف الأمن البيئي بأنه متعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة.[1]

أين نجد أن هذا التعريف ركز كثيرا على أمن البيئة كحماية للإنسانية وأهمل الجانب الأمني للبيئة.

كما عرف قاموس الحكم الراشد البيئي العالمي الأمن البيئي على أنه قضية معقدة تحتوي داخلها جهود مجتمعية لحماية وصحة إنتاجية النظم الإيكولوجية، لجعل مستقبل تلك المجتمعات آمنا ومن أجل ضمان استقرارهم من حيث السلع والخدمات المقدمة.[2]

ويعرف الأمن البيئي كذلك على أنه "حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والاقتراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر، والمصادر الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي".[3]

حيث يلاحظ أن هذا المفهوم اهتم بشكل بالغ بحماية البيئة الطبيعية وأمنها والحفاظ على مواردها الطبيعية.

كما ركزت المنظمات الدولية جهودها بشأن وضع تعريف واضح، محدد لمفهوم الأمن البيئي، حيث وضعت عدة تعريفات أهمها التعريف الذي ذهب إلى أن الأمن البيئي هو المتعلق بالأمان العام للناس من الأخطار الناتجة عن عمليات طبيعية، أو عمليات يقوم بها الإنسان نتيجة إهمال أو حوادث أو سوء إدارة.[4]

ومن خلال التعاريف المقدمة للأمن البيئي وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الأمن البيئي يعنى بالمحافظة على المحيط الطبيعي وتلبية احتياجات الناس دون الإخلال بالبيئة، مع الحفاظ على مستقبل الأجيال المقبلة.

---

[1]- خليفة كريفور، **مرجع سابق**، ص 02.

[2]- أسماء درغوم، **مرجع سابق**، ص 62.

[3]- سليمان المشعل، **ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي**، الاقتصادية، العدد 6532، 30 أوت 2011.

[4]- عطيظارق إبر اهيم الدسوقي، **الأمن البيئي- النظام القانوني لحماية البيئة-**، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص ص 52- 53.

## المبحث الثاني: التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة، التي حظيت باهتمامات كثيرة من قبل المفكرين والباحثين، كونها أصبحت مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف بين مختلف الأجيال.

وسيتم معالجة موضوع التنمية المستدامة، من خلال عرض أهم المحطات التاريخية التي مر بها هذا المفهوم، بالإضافة إلى إبراز أهم التعريفات المقدمة حول التنمية المستدامة وأهدافها.

### المطلب الأول: السياق التاريخي لبروز مفهوم التنمية المستدامة

خضع مفهوم التنمية المستدامة إلى تطورات عدة وأبعاد جديدة ساهمت في ظهور هذا المفهوم في طابع جديد متجذر، حيث برز مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة خلال مؤتمر **استوكهولم** سنة 1972 حول الإنسان والبيئة، الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي كان بمثابة خطوة نحو الاهتمام العالمي بالبيئة، حيث ناقش هذا المؤتمر وللمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإقرار أن الفقر وغياب التنمية،هما أشد أعداء البيئة.[1]

من ناحية أخرى انتقد مؤتمر **استكهولم**، الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية،و أشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية،وا إلى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة.[2]

فبعد **استكهولم** تعرضت هذه الأفكار إلى التحليل، ففي عام 1973 كان تقرير المنظمة العالمية للزراعة الذي ناقش مفهوم الحماية، قد أشار إلى ضرورة التوسيع فيه لشرح أهداف التنمية الاقتصادية، واستخدم بعدها مصطلح التنمية المستدامة في نقاشات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1974 في **كوكويوك -**

---

[1]- محمد صالح الشيخ، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، (الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية،2002)، ص 113.

[2]- منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة-دراسة حالة الجزائر-"**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، (جامعة باتنة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010/2009)، ص 42.

**المكسيك -** الذي أكد على ضرورة وضع سياسات تهدف إلى إشباع أبسط احتياجات الدول الفقيرة، والتحقق من حماية الموارد الطبيعية، والمحافظة عليها، وكذا حماية البيئة.[1]

في سنة 1975، صدر منشور طارئ للأمم المتحدة تحت اسم **Hammarskjold** على اسم أمينها العام آنذاك السويدي **Dag Hammarskjold**، يبين احتمال وجود أخطار على الكرة الأرضية تخص تجاوز بعض الحدود، بحيث أصبحت طبقات الغلاف الجوي ذات حمولة زائدة من التلوث، مما سيتسبب في اختلال التوازنات الطبيعية، هذه القدرة على الاحتمال أصبحت فيما بعد من أهم مميزات التنمية المستدامة.[2]

وفي أواخر السبعينيات، عمل عدد كبير من المنظمات العالمية غير الحكومية بشكل خاص، والإتحاد الدولي لحماية الموارد الطبيعية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية، وأعدوا وثيقة سميت "الإستراتيجية العالمية لحماية الطبيعة"، التي نشرت عام 1990.[3]

ومع بداية ثمانينات القرن الماضي، بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية. فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة،تساعد في التغلب على هذه المشكلات.[4]و أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 "المفوضية العالمية للبيئة والتنمية"، رأستها رئيسة وزراء النرويج السابقة **غروهارليم برنتلاند**، فسميت "مفوضية برنتلاند"، وأقرت الجمعية العامة في 11 ديسمبر 1987 تقريرها النهائي "مستقبلنا المشترك".

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 42.

[2] - Beat b Urgenmeier,**politiques économiques du developpement durabledeBoeck**, (Bruxelles), 2008, p37.

[3] - منى هرموش، **المرجع السابق**، ص 42.

[4] - عثمان محمد غنيم ماجدة أحمد أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، (الأردن: صفاء للنشر والتوزيع، 2007)، ص 21.

وهو الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضيةأخلاقية وا إنسانية، بقدر ما هي قضية تنموية وبيئية، وقضية مصيرية ومستقبلية بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر، أفراد أو مؤسسات وحكومات.[1]

وقد انعقدت في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل وبرعاية من الأمم المتحدة، قمة الأرض من 03 إلى 14 جوان 1992، واعتبرت هذه القمة بمثابة نجاح محقق، حيث حضره أزيد من 1500 منظمة غير حكومية، وأقيم لأول مرة اجتماع بحضور 182 دولة، لمناقشة مستقبل الكوكب ومحاولة صياغة مفهوم للتنمية المستدامة، حيث شهد ميلاد عدة إتفاقيات متعددة الأطراف تخص البيئة، منها إتفاقية حماية التنوع البيولوجي.

وفي شهر ديسمبر 1997،تبنت الدول الأطراف في مبادرة الأمم المتحدة ضد التغيرات المناخية، إقرار بروتوكول كيوتو، الذي نص على تعهدات ملزمة قانونا لبعض دول المجموعة الصناعية الكبرى بخفض إنبعاثاتها لستة غازات دفيئة بشرية المنشأ، ابتداء من تاريخ 16فيفري 2005، ووصل عدد الدول التي صادقت عليه حتى سنة 2009 إلى 183دولة.

وبتاريخ 4 سبتمبر2002، انعقدت في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، القمة الثانية للأرض(ريو+10) في إطار خطة عمل، للمطالبة باتخاذإجراءات فورية لتطوير إنشاء وا عداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، وبدأ العمل بها حتى 2010.[2]

ويتضح التطور التاريخي لمسار التنمية المستدامة من خلال الشكل أدناه:

---

[1]- محمد العيد بيوض، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير** (جامعة سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،2010- 2011)، ص 75.

[2]- **المرجع نفسه**، ص ص 76- 77.

**الشكل رقم 01: شكل يوضح التطور التاريخي لمسار التنمية المستدامة**

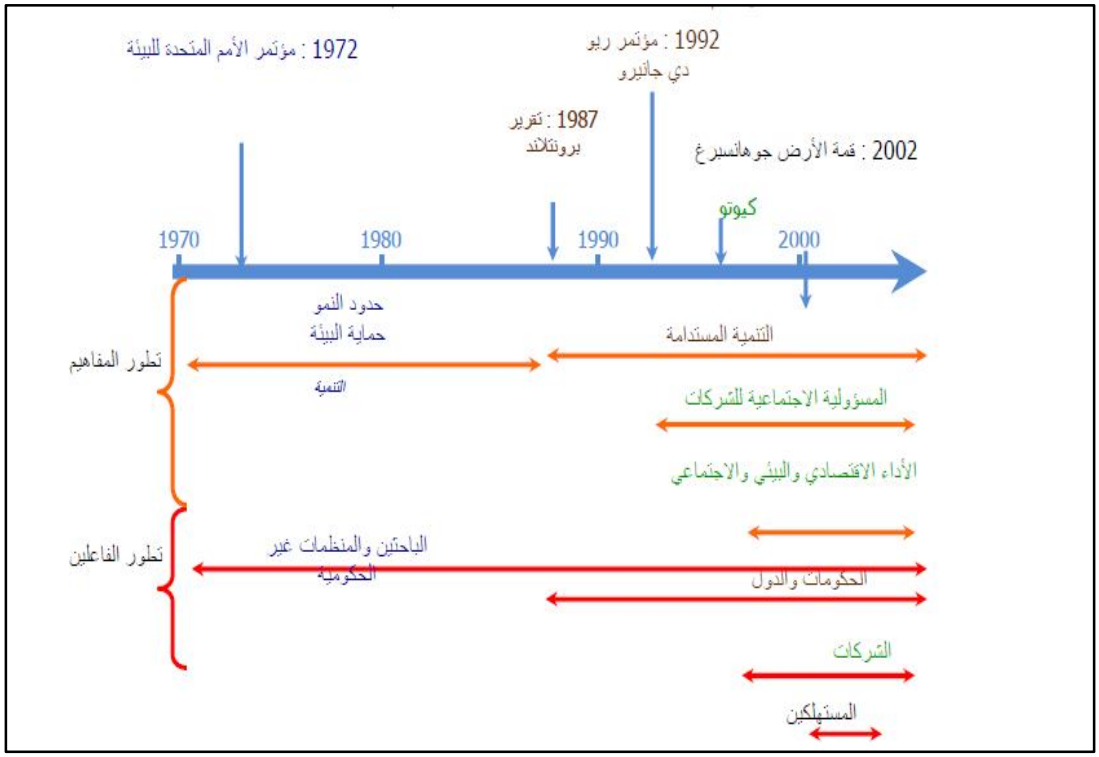


**المصدر:** عبد الرحمان عايب: "التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية**،(جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010- 2011)، ص 20.

حيث يوضح الشكل أهم المحطات التاريخية التي مر بها مفهوم التنمية المستدامة، من سنة 1972، إلى غاية 2002 حيث شملت جل المؤتمرات الدولية منها والإقليمية، والتي برز فيها المفهوم بدرجة كبيرة، تم التأكيد فيها على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

**المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة**

قبل التطرق إلى التنمية المستدامة كمفهوم، يجب أولا تناول كل من مفهوم النمو، التنمية، الاستدامة ثم التطرق إلى المفهوم الموسع للتنمية المستدامة.

**أولا: مفهوم النمو**

حيث يعرف **ميلتون فريدمان** "النمو" على أنه توسع الجهاز الإنتاجي في اتجاه أو أكثر، بدون أي تغيرات في الهيكل الاقتصادي[1].

كما يعرف معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية "النمو" Growth بأنه من المفاهيم التي تركز على البعد الديناميكي للنظام، أي عمل التغير الذي يصيب النظم بفعل عمليات تتولد في داخل النظم ذاتها أو بفعل الاستجابة لتعديل في الظروف البيئية، ويدل المفهوم على مدى تزايد أو نقص القوة في النظام السياسي، ويتخذ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي العام GNP أو الدخل الفردي مؤشرا منفصلا للنمو والتنمية على حد سواء.[2]

ويعرف **جون أرو** النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة، من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين.[3]

**ثانيا: تعريف التنمية**

التنمية لغة: هي النمو أي الارتفاع الشيء من موضع إلى أخر، وفي المال يعني زاد كثر[4].

---

[1]- عبد الله الصعيدي، **مبادئ علم الاقتصاد**، (دبي: مطابع البيان التجارية، 2004)، ص281.

[2]- إسماعيل عبد الفتاح، **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع،2007)، ص 278.

[3]- Jean Arrous**, Les theories de la croissance, (**paris: editions du seuil, 1991), p09.

[4]- محمد منير حجاب، **الإعلام و التنمية الشاملة**، (القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، ط3، 2001)، ص 33.

حيث يعرف القاموس الفرنسي **لاروس** Larousse التنمية على أنها عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره.[1]

**ثالثا: التنمية المستدامة**

ظهر أول تعريف للتنمية المستدامة في قمة الأرض **بريو دي جانيرو** عام 1992 المنعقدة بالبرازيل من خلال أجندة القرن الواحد والعشرين المنعقدة بالبرازيل.

حيث عرفت "الفاو" التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغير التقني والمؤسسي،بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية.[2]

حيث نجد أن هذا المفهوم قد ركز على ضرورة حماية البيئة ورفاهية الإنسان في آن واحد.

كما تعرف موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية التنمية المستدامة على أنها توفير احتياجات الأجيال الراهنة، بدون حرمان الأجيال القادمة من حقها في الحصول على احتياجاتها.[3]

حيث يلاحظ على هذا المفهوم أنه قد ركز على رفاهية الإنسان دون وضع اعتبار للبيئة.

وقد عرف المبدأ الثالث الذي تقرر في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في **ريو دي جانيرو** بالبرازيل عام 1992، التنمية المستدامة بأنها: "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل."[4]

حيث نجد أن هذا المفهوم أولى أهمية للإنسان وأهمل الجوانب الأخرى.

---

[1] -**Dictionnaire Petit Larousse Illustré**, France, 1984.

[2]- محمد العيد بيوض، **المرجع السابق**، ص 73.

[3]- عبد الواحد الجاسور ناظم، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، (بيروت: دار النهضة العربية، 2008)، ص 216.

[4]- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي-حالة العالم العربي-** سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 06، ص 03.

كما عرفها الاقتصادي **Show robert** عام 1991 بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي.[1]

كما يعرفها **Aghion Philippe** و**Howitt Peter** على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار، ليس فقط رفاهية الأجيال الحالية، ولكن رفاهية أجيال المستقبل أيضا، حيث تحدد الرفاهية بوضوح، وتأخذ بعين الاعتبار كافة إمكانيات الإحلال التكنولوجي بين السلع الرأسمالية، وكافة العوائق التي تطرحها محدودية الموارد والتكاليف البيئية للإنتاج والاستهلاك.[2]

حيث ركز كلا المفهومين على رفاهية الأجيال المستقبلية وأهملوا الجوانب المتعلقة بالبيئة.

وقد عرفت التنمية المستدامة،الكثير من التعريفات التي تضمنت كل من الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والإنساني، البيئي.

**على الصعيد الاقتصادي:**

وتعني الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.[3]

**على الصعيد الاجتماعي والإنساني:**

يعرفها **Thierstein** et **Lambrecht** على أنها هيكلة أنماط عيش مجتمع ما بشكل يغطي حاجاته، دون المساس بحاجات أجيال المستقبل[4].

---

[1]- عبد القادر عطية، **قضايا اقتصادية معاصرة**، (مصر: مجموعة النيل العربية، 2000)، ص05.

[2] -Peter Howit et Philippe Aghion, **Endogenous growththeory, Massach institute of technology third printing,** 1999, p156.

[3]- عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة"-دراسة حالة الجزائر -**رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (**جامعة سعد دحلب: قسم العلوم الاقتصادية، 2008)، ص 46.

[4] - Gabriel Wackermann, **Le développement durable**, (paris: ellipses, 2008), p32.

**على الصعيد البيئي:**

تعني التنمية المستدامة، حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية[1].

كما تعرف على أنها التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة، أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان.[2]

وعليه، فإن مفهوم التنمية المستدامة يثير الاهتمام بنوع جديد من العدالة والمساواة، وبوجه عام فإن كل تعاريف التنمية المستدامة تجمع على أن التنمية المستدامة تتضمن:

1- الوفاء بحاجات الحاضر دون الحد من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها.

2-الإدارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية وا ٍعادة تأهيل البيئة التي تعرضت للتدهور وسوء الاستخدام.

3- الأخذ بسياسات التوقعات الوقائية للتعامل مع القضايا البيئية الآخذة في الظهور، فالممارسة أكثر فاعلية واقتصادا من التعامل مع هذه القضايا.

**2-** وضع سياسات للبيئة والتنمية، تكون نابعة من الحاجة إلى التنمية المستدامة، مع التركيز على تنشيط النمو وتغير نوعيته ومعالجة مشكلات الفقر وسد حاجات الإنسان، والتعامل مع مشكلات النمو السكاني ومع صرف وتنمية قاعدة المصادروا ٍعادة توجيه التكنولوجيا وا ٍدارة المخاطر، ودمج البيئة والاقتصاد عند صنع القرار[3].

---

[1]-طارق راشي، "الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة -دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة- Somiphos-"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، (جامعة سطيف: كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، 2010- 2011)، ص14.

[2]- شريف كمال الدسوقي وحسين صبري شنواني، (ورقة بحث مقدمة حول مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء، **المؤتمر العلمي الأول حول العمارة والعمران في إطار التنمية**، (مصر: 26- 28، جانفي، 2004)، ص 02.

[3]- عادل متولي سالم، "البعد البيئي للبرنامج القومي للتنمية والبحوث البيئية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، (جامعة مصر، 2001)، ص 30.

**التعريف الإجرائي:**

التنمية المستدامة هي ضرورة سد حاجات الإنسان الأساسية دون المساس بالبيئة مع الحفاظ على مستقبل الأجيال المقبلة.

**المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة**

تعد التنمية المستدامة عملية واعية، وهادفة، غايتها الحفاظ على الإنسانية حاضرا ومستقبلا، حيث تتعدد أهدافها، والتي تصنف إلى أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية اللازمة لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع، اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية، وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

2- احترام البيئة الطبيعية: وتركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها، على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

3-تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة: تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.[1]

4- تدعيم التعاون الدولي في المجالات التكنولوجية التي تخدم البيئة، فمن شأن التعاون التكنولوجي، من خلال استحداث تكنولوجيا أنظف وأكفأ، تناسب الاحتياجات المحلية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، ويقلص الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية، ويحول أيضاً دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة.[2]

[1]- عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط، **المرجع السابق**، ص30.29.

[2]-طارق راشي، **المرجع السابق**، ص 19- 20.

وتتضح أهداف التنمية المستدامة من خلال الشكل الموضح أدناه.

**الشكل رقم 02: شكل يوضح أهداف التنمية المستدامة**

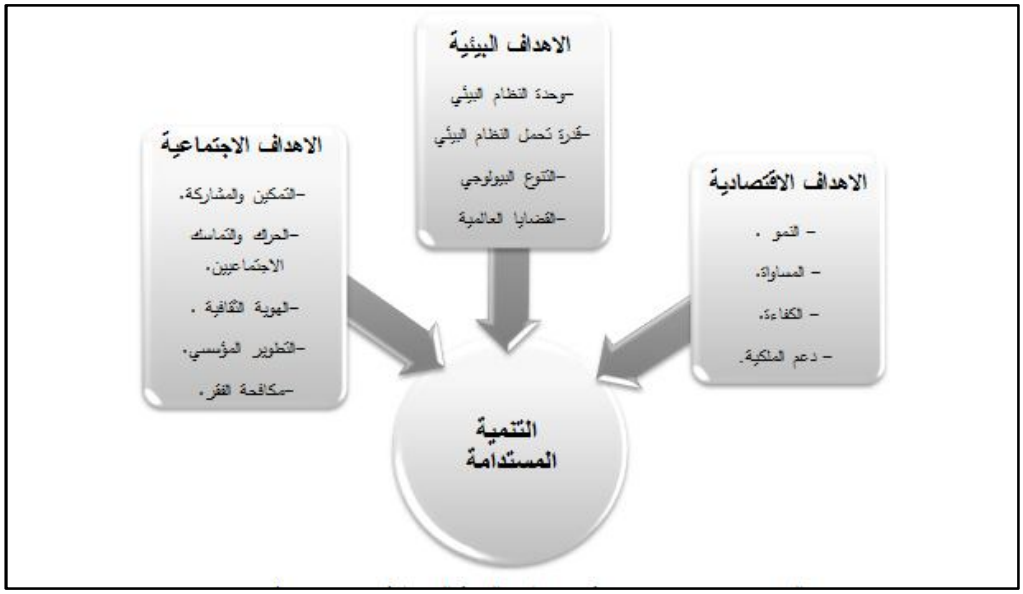


**المصدر**: نبيلة الحبيتري ورحمة بلهادف، مداخلة بعنوان: الاستثمار في المنشآت المستدامة توجه استراتيجي نحو دعم التنمية المكانية، **الملتقى الوطني الأول آفاق التنمية الإقليمية والمكانية في الجزائر**، (جامعة أدرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013- 2014)، ص 07.

حيث يوضح الشكل أن أهداف التنمية المستدامة، سواء اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، هي أهداف متداخلة ومتشابكة تخدم بعضها البعض، ما يخدم البشرية حاضرا ومستقبلا.

## المبحث الثالث: الإطار الترابطي بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة

احتلت التنمية المستدامة مكانة هامة في إطار التنمية البيئية، باعتبار أن العامل البيئي يمثل أهم عناصر التنمية، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى كل من علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة، بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية المساهمة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة، وصولا إلى مساهمة المنظومة البيئية في مجالي البيئة والتنمية المستدامة.

### المطلب الأول: علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة

إن الترابط بين البيئة والتنمية يعد ترابطا وثيق الصلة على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فقد عرف المهتمون بشؤون البيئة ومنذ أوائل السبعينات، شعارات مثل" تنمية بلا تدمير" و"تنمية ايكولوجية"، تشير إلى ضرورة تحقيق الوئام والتوافق بين متطلبات مشروعات التنمية ومقتضيات حماية البيئة.[1]

فحماية البيئة ونموها أصبح ركنا أساسيا للتنمية،لأنه بدون هذه الأخيرة تبقى الموارد غير كافية وبالتالي تتدهور البيئة، وهكذا فإنهذا الترابط بين البيئة والتنمية و اتخاذهما بعدا كونيا هو الذي حذا بلجنة **برونتلاند** إلى إطلاق مفهوم التنمية المستدامة.[2]

وقد عمل إتحاد الحياة البرية القومي الأمريكي وبالتعاون مع الشركات والمجموعات الصناعية على إصدار تقرير يجدد العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة حيث يرى التنمية المستدامة من منظور الأمن ويجدد ثلاث أنواع للأمن البيئي باعتبارها وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة تمثلت في:

---

[1]- أسامة الخولى، **البيئة وقضايا التنمية والتصنيع -دراسة الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية-**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد285، سبتمبر2002)، ص 35.

[2]- عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة **والعلاقات الدولية-دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 255.

-**الأمن البيئي:** ويعني القدرة على الاعتماد على استمرارية عمل الأنظمة الطبيعية.

-**الأمن المتصل بالموارد**: يقصد بها الثقة بأن الغذاء والطاقة والمواد الخام والمستلزمات الأخرى للإنسانية سوف تكون متوافرة بالكميات المطلوبة وبتكلفة معقولة.

-**الأمن الاجتماعي والاقتصادي**: هو وضع لا يكون فيه البشر عاجزين عن النمو والتطور بسبب البطالة وارتفاع معدلات الجريمة ومظاهر عدم المساواة في الدخل والثروة والأمية والتهديدات الصحية وهو ضروري لتحقيق الأمن البيئي والأمن المتصل بالموارد.[1]

فلم تعد اليوم حقيقة العلاقة المتينة والمتبادلة التأثير بين كل من البيئة والتنمية تدعوا إلى الشك، حيث أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمتكاملة، تعتمد من جانب على مقدرة الإنسان ومستوى مداركه ومعارفه العلمية، كما تعتمد من جانب آخر، على الاستغلال والاستخدام السليم للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، إذ يستحيل القيام بتنمية شاملة ومستدامة تلبي حاجات ومتطلبات الإنسان المتنامية، بمعزل عن معرفة ومراعاة الظروف البيئية المحيطة والتي تشكل الأساس المادي للأنشطة الإنسانية المختلفة وتؤثر على مستوى تقدمه ورفاهيته[2].

[1]- كلود فوسلر وبيتر جيمس، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، (ترجمة علاء أحمد إصلاح، بيمك، القاهرة، 2001)، ص ص65-66.

[2]- سمر خيري مرسي غانم، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي**-دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، د د ن، د س ن، ص 02.

وجدير بالذكر، أن ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الراهن، لم يكن سوىنتاجً ا لقيام الإنسان باستغلال واستنزاف الموارد البيئية دون الأخذ في الاعتبار النتائج والآثار السلبية التي تضر به وبمحيطه البيئي، وذلك في ظل ما يعرف بالتنمية التقليدية، ففي ظل تلك التنمية التقليدية، سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوى النمو الاقتصادي، باعتباره الطريق الأمثل لتحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته، أما فيما يخص البيئة، فقد تم التعامل معها باعتبار أنها مخزونا هائلا من الموارد الطبيعية التي لا تنضب، لزاما لإحداث التنمية، وفي الوقت ذاته مصرفا لمخلفات التنمية[1].

فلا يمكن للتنمية أن تقوم على قاعدة من موارد بيئية متداعية، كما لا يمكن حماية البيئة عندما يهمل النمو تكاليف تدهور البيئة، لذلك يجب إقامة التوازن بين اعتبارات التنمية ومقتضيات حماية البيئة.[2]

**المطلب الثاني: المؤتمرات الدولية المساهمة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة**

إن التطورات المتعلقة بشأن البيئة والتنمية المستدامة،كانت دافعا ومحفزا للمجتمع الدولي للعمل من أجل وضع ضوابط للتصدي للمشكلات، والتي إستلزمت بدورها تضافر جهود من خلال إنشاء إتفاقيات تضمن الحفاظ على مجالي البيئة والتنمية المستدامة في الآن نفسه.

**مؤتمر بلغراد 1975 :**

نظمت هيئة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للبيئة مؤتمرا دوليا للتربية في مدينة بلغراد، على شكل ورشة عمل في الفترة ما بين (13-27) أكتوبر عام 1975.[3]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 02.

[2]- محي الدين حمداني، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر-"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008- 2009)، ص ص 96- 97.

[3]- محسن محمد أمين قادر، **مرجع سابق**، ص ص 31-32.

وقد كانت الغاية الرئيسية من هذا المؤتمر ما يلي:

1- دراسة اتجاهات قضايا التربية البيئية ومسحها.

2- بناء إطار للتربية البيئية على المستوى العالمي، وذلك بغرض المحافظة على البيئة الإنسانية كجانب رئيسي من نظام القيم الاجتماعية، وبالتالي تدعيم هذا الجانب القيم عقليا وجدانيا وسلوكيا.

**نتائج المؤتمر:**

هذا وقد تمخض عن ورشة عمل بلغراد، وثيقة تربوية دولية عرفت بميثاق بلغراد، حيث حددت هذه الوثيقة إطارا مرجعيا علميا شاملا للتربية البيئية، كما اعتبرت من الناحية العملية أساسا للأعمال اللاحقة في مجال التربية البيئية في المستويات الثلاث (العالمية، الإقليمية، الوطنية).[1]

**مؤتمر نيروبي 1982م**

عقد المؤتمر في نيروبي عاصمة كينيا سنة 1982م بعد مضي عشر سنوات على عقد مؤتمر ستوكهولم، حيث استعرض المؤتمرون الشؤون التي تتعلق بالبيئة والتنمية، والارتفاع المطرد في عدد سكان العالم وخاصة في دول العالم الثالث. وقد شدد المؤتمرون على التخفيف من حدة النزاعات الدولية وعدم توسعها لانعكاساتها الخطيرة على الشعوب في العالم والأذى الذي قد يلحق به، والعمل المتوالي للحد من تصاعد الفقر وانتشاره، ومكافحة التلوث، ونبهوا إلى أن الأخطار الناتجة عن سياسة السباق إلى التسلح والنفايات الناتجة عنها سوف تسبب ضرار فادحا للبشرية.[2]

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص 31- 32.

[2]- عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**، ص ص 266- 267.

وبتاريخ 18 ماي 1982م اتفق المؤتمرون على تبني قرارات مؤتمر ستوكهولم الذي عقد عام 1972م واعتبروا أنه استمرار لمؤتمر نيروبي. كما اتفق المجتمعون على وضع آلية للتنفيذ وأطلق المجتمعون على مؤتمر نيروبي تسمية إعلان نيروبي.

واعتبر المؤتمرون أن إعلان نيروبي لا يقل أهمية عن إعلان حقوق الإنسان العالمي، لما له من أهمية ونفع لحياة البشرية جمعاء وبصورة خاصة جاء هذا التعاون الدولي في وقت كان يشهد العالم حالة من الانقسام والمجابهة بين المعسكرين الغربي والشرقي.

لم تمضي فترة من الزمن حتى أصبح أكثر بنود إعلان نيروبي دون تنفيذ رغم الجهود الدولية والإقليمية التي بذلت حينذاك، وأن الأسباب الكامنة وراءه تعود إلى الصراع الدولي وانقسام العالم وشل حركة الأمم المتحدة التي أنيط بها إعلان نيروبي وآلية التنفيذ.

**نتائج المؤتمر:**

ومن النتائج التي خلص إليها المؤتمر تحذيره من انتقال الأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن لتحتل مكان الصدارة من الاهتمام العالمي. فالتخلف وتضاؤل إمكانيات التنمية وكذلك سوء الإدارة وتبديد الموارد تشكل تحديات للمجتمع الدولي ويشكل تدهور البيئة تهديدا للتنمية قابلا للاستمرار.

ومن جهة أخرى أعتبر إعلان نيروبي أنه لا يمكن اعتبار العالم آمنا مادام فيه استقطاب للثروات على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك دعا إعلان نيروبي لمساعدة الدول النامية ماديا وتقنيا وعمليا ومعالجة التصحر والجفاف وتشجيع الزراعة ومكافحة الفقر وتحسين أوضاع البيئة. [1]

[1]- عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**، ص 267.

وطالب المؤتمرون الدول الكبرى الحد من النفقات العسكرية الهائلة وتحويلها إلى القطاع المدني والمساهمة الدول النامية وضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الدولي والإقليمي على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف على السواء في سبيل حماية الحقوق المدنية والطبيعية للإنسان والحفاظ على البيئة في العالم.[1]

**مؤتمر ريو دي جانيرو (إعلان قمة الأرض-إعلان ريو) 1992**

لقد أدى الوعي المتزايد للطابع العالمي لمشاكل البيئة إلى نشأة نهج جديد أكثر جدية بشأن المشاكل البيئية، فقد بدأت الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية استعدادا أكبر للعمل معا من أجل التصدي للمخاطر التي تواجهها البيئة، على أساس عالمي، فضلا عن تشجيع المواطنين على الصعيد الإقليمي لحماية البيئة ودعم خطط التنمية، فقد شارك في قمة ريو أكثر من 20 ألف شخص من المهتمين بالبيئة خارج نطاق الحكومات، فضلا عن المنظمات غير الحكومية التي ساهمت بالضغط على الحكومات للتوصل إلى قرارات مناسبة لحماية البيئة.[2]

ففي الفترة الممتدة مابين 1-12 جوان عام 1992، عقدت في **ريو دي جانيرو (البرازيل)** قمة الأرض، حضرها أكثر من 100 رئيس دولة على نحو يؤكد الدور الفاعل للأمم المتحدة في إثارة الوعي بقضية البيئة على أجندة الاهتمامات والسياسات الدولية وعلى أعلى مستوى سياسي. وقد أقر هذا المؤتمر ثلاثة وثائق هامة تشمل مجموعة من المبادئ حول البيئة والتنمية المستدامة، ويؤكد على حقوق وواجبات الدول، بالإضافة إلى مجموعة المبادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات على مستوى العالم.[3]

ويعتبر مؤتمر **ريو دي جانيرو** وتكملة لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية في **استوكهولم**، ومن أهدافه الأساسية، بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف، مع حماية الإندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام، أي الوصول إلى نظام متكامل ومتبادل بحكم الطبيعة التي تتميز بها الكرة الأرضية،[4]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 267.

[2]- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، **مرجع سابق**، ص 106.

[3]- صباح العشاوي، **مرجع سابق**، ص 105.

[4]- عبد الرزاق مقري، **مرجع سابق**، ص 268.

وقد اعتمد هذا المؤتمر ثلاث صكوك:

-إعلان ريو بشأن البيئة ويتضمن 27 مبدأ، تهدف على العموم إلى حث القوى الدولية على إقامة مشاركة عالمية جديدة وعادلة.

-جدول أعمال القرن 21 وهي خطة للعمل التنموي ابتداءا من تسعينات القرن العشرين ممتدة إلى القرن الواحد والعشرين.

-البيان الرسمي غير الملزم قانونا للمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها، بالإضافة إلى ذلك جرى في المؤتمر فتح باب التوقيع على معاهدتين هما:

**إتفاقية التنوع الحيوي أو البيولوجي** باستخدام طرق رشيدة وعملية في الحفاظ على أنواع الكائنات الحية، خاصة المهددة بالانقراض.

**الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ** وتهدف أساسا إلى تثبيت الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عن مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المنافي،الذي يعني كامل عمليات الغلاف الجوي والغلاف المائي.[1]

والجدير بالذكر أن هذه القمة كانت الاولى من نوعها من حيث أنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب، كبيرة كانت أم صغيرة، غنية أم فقيرة، متطورة أم نامية، لإيجاد الحلول والمعالجات من أخطار البيئة التي تهدد البشرية على الكرة الأرضية.[2]

**أسباب انعقاد المؤتمر:**

استغرق تحضير عقد مؤتمر قمة الأرض مدة سنتين، أبرز الأسباب التي دعت إلى عقده:

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 268.

[2]- عامر محمود طراف، إرهاب التلوث والنظام العالمي، **مرجع سابق**، ص ص115-116.

1- حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون.

2- مكافحة إزالة الغابات.

3- مكافحةالتصحر و الجفاف.

4-حفظ التنوع البيولوجي.

5-حماية المحيطات وكل أنواع البحار المغلقة وشبه المغلقة و المناطق الساحليةو حماية مواردها وحسن استغلالها.

6-اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئيا للفايات الصلبة و المسائل المتصلة بالمجاري.

7-الإدارة المأمونة بيئيا للنفايات الخطرة.

8-ايجاد إدارة مأمونة وسلمية بيئيا في تصريف النفايات المشعة.

9-حماية المياه العذبة من التلوث.

**نتائج المؤتمر**: استغرق أعمال المؤتمر 12 يوما واختتمت بتوقيع اتفاقيتين:

**الاتفاقية الاولى:** تتعلق بإنقاذ كوكب الأرض و أنواع الحيوانات وقعها أكثر من 150 دولة ومن ضمن الذين لمتنعو ا عن التوقيع الولايات المتحدة الأمريكية.

**الاتفاقيـة الثانيـة:** وقعها معظم الدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وهي تتعلق في مكافحة ارتفاع درجات الحرارة في أنحاء العالم عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لظاهرة البيوت الزجاجية.[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص115-116.

وصدر عن المؤتمر وثيقة خطية من 800 صفحة أطلق عليها تسمية "دول أعمال القرن 21" أو جدول أعمال 21، حول مبادئ التنمية المتوافقة مع متطلبات البيئة القابلة للاستمرار في كل ميدان من الميادين النشاط الاقتصادي.[1]

**مبادئ قمة ريو:**

وفي نهاية القمة صادق 173 رئيس دولة وحكومة على الأجندة 21 والتي تحمل عنوان الإستراتيجية العالمية للتنمية المستدامة قدمها الأمين العالي للأمم المتحدة" بطرس غالي" تحوي 27 مبدأ قدمت كأساس للتنمية المستدامة من أهمها:

أ- يأتي الإنسان في مركز اهتمام التنمية المستدامة وله الحق في حياة سليمة ومنتجة متناغمة مع الطبيعة.

ب- طبقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي فان لكل دولة الحق في السيادة على مصادرها واستغلالها حسب سياستها البيئية وفي إطار سلطتها وتحت رقابتها، بحيث لا تشكل ضررا على بيئات الدول الأخرى أو على أي منطقة.

ج- الحق في تنمية تتحقق بطريقة عادلة وتلبي الحاجات بالتنمية والبيئة والأجيال القادمة.

د- لتحقيق تنمية مستدامة فإن حماية البيئة تعد جزء يتكامل مع عملية التنمية.

هـ- كل الدول والشعوب تعمل بالتعاون لتحقيق الأهداف الإنسانية والقضاء على الفقر الذي يعد شرطا أساسيا للتنمية المستدامة، وتحقيق الفوارق في مستوى المعيشة وتحقيق تلبية أفضل لحاجات السكان... وهذا ما جعل الوظيفة تجسد إرادة المجتمع الدولي في التصدي للمشكلات الإنسانية والبيئية وتؤكد على ضرورة التضامن في الدول الفقيرة والغنية في هدا المجال.[2]

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص ص115-116.

[2]- خالد حامد،**التنمية المستدامة**، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع،2014)، ص 106-107.

**المطلب الثالث: مساهمة المنظومة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة**

كان للمنظومة البيئية دور بارز في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال الأفراد الفاعلين في المجتمع. حيث ساد في القرن الماضي الفكر الاستهلاكي الصناعي و خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي، أين عكف الإنسان على التفكير في التكنولوجيا التي تقدر ربحا سريعا، عن طريق إنتاج منتج له سوق استهلاكي، دون النظر إلى جودة المنتج أو نوعية المواد الخام المستخدمة أو الطاقة المستهلكة، ولقد أدى ذلك إلى انتشار العديد من الصناعات الملوثة.[1]

في ضوء الاهتمام بالمشاكل البيئية ذات العلاقة الوثيقة بالتنمية المستدامة، تزايدت أهمية المراجعة البيئية باعتبارها أحد المحاور الرئيسية نحو تحسين الأداء البيئي، فوجود نظام مراجعة بيئية ضمن نظام الأداء البيئي داخل المؤسسة من شأنه أن يساهم في حماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، ويتم ذلك من خلال:

1. التأكد مما إذا كانت المنظمة تلتزم بالقوانين والتشريعات والتعليمات البيئية التي تخضع لها، ومن ثم يمكنها تحاشي أو تدني الجزاءات المالية وبالتالي تخفيض التكاليف، فتخفيض التكاليف يؤدي إلى زيادة الأرباح التي تعد من عناصر الاستدامة.

**2.** تحديد وتوضيح المسؤولية البيئية للمنظمة، إن هدف تعظيم الربح بمفرده لم يعد صالحا لضمان استمرارية المنظمة في تحقيق النمو المستمرو الاستدامة لاستثماراتها، بل أصبح هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية، وتوفير البيئة النظيفة والخالية من التلوث ضمانا لاستمرار ونجاح المنظمة اقتصاديا[2].

---

[1]- منير نوري ونعيمة بارك، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، (ع02، ديسمبر2008)، ص 05.

[2]- كمال محمد منصوري وجودي محمد رمزي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، **ورقة بحث مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية المتاحة**، (جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير يومي 07- 08 أفريل 2008)، ص 16.

3. تهدف المراجعة البيئية إلى الحد من الآثار السلبية على البيئة والتي في مقدمتها التلوث، الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية من المقام الأول، ذلك أن الأضرار الناجمة عنه تأثر سلبيا على الموارد الاقتصادية للمجتمع، وكذا على مستوى رفاهية الأفراد، كما تهدف كذلك إلى تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها.

4. معرفة الوفورات والمنافع البيئية النى خصصتها أو تخصصها المنظمة خلال كل فترة مالية، والتي من بينها: تخفيض تكلفة العلاج الطبي، تخفيض في خسائر وعناصر التلوث البيئي، زيادة أرباح المنظمة من خلال تحويل المخلفات الصلبة إلى منتجات قابلة للبيع، يدخل في هذا الإطار كذلك المساحات الخضراء التي تعمل المنظمة على إنجازها.

5. تهدف المراجعة البيئية إلى معرفة مبالغ الاستثمارات الموجهة لخفض أو إزالة التأثيرات السلبية على البيئة، وكذا قيمة الأصول الثابتة التي يتم أو سيتم استخدامها لأغراض حماية البيئة، تتضمن هذه الأصول كل من: المكائن، المعدات، المرافق الأخرى المستخدمة في معالجة وتنقية المخلفات التي تولدها العملية الإنتاجية.

6. توجيه اهتمام المنظمة بالعمل على تطوير وتحسين -أو تبني- طرق وأساليب الوقاية ومعالجة عناصر التلوث، بهدف الحد من آثارها على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تتجاهلها حاليا والتي تمثل عنصرا مؤثرا في تحديد تكلفة الإنتاج، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تخصصها المنظمة أو التي تحملتها والمتعلقة بالبيئة مما يوضح مدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة والتي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص05.

7. تهدف المراجعة البيئية إلى الإطلاع على أهداف المنظمة وتحديد ما إذا كانت هذه الأهداف تعمل على استغلال المواد أو الطاقة بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها وأنها تراعي حق الأجيال القادمة في هذه الموارد، ذلك أنه من شروط الاستدامة، استخدام الموارد بمعدل يسمح للطبيعة أن تجددها.

8. العمل على إعادة صياغة المنظمات لمنتجاتها، والعمل على إنتاج المنتجات المستدامة أو الخضراء، هته الأخيرة لها فوائد بيئيةو اجتماعيةو اقتصادية، فهي توفر الحماية للصحة العامة، وتحمي الرفاهية، وتنشر الرخاء الاقتصادي وتؤكد على حماية البيئة خلال دورتها من وقت استخراج المواد الخام حتى التصريف النهائي، و تحديد مدى التزام المنظمة بالقوانين المتعلقة برفع التلوث والنفايات والمواد السامة التي تسببت فيها.

9. تحديد ما إذا كانت المنظمة تأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي عند إعداد وتنفيذ السياسات الاقتصادية وما يتبعها من عمليات التنمية المختلفة، إذ أن إهمال هذا البعد من شأنه أن يؤدي إلى تلوث كل من الهواء والماء والتربة نتيجة التجارب النووية، وتدمير طبقة الأوزون[1].

وبالتالي فإن السعي وراء تحقيق منظومة بيئية مستدامة ناجحة يجب ضرورة بناء قاعدة تكنولوجية تحافظ على البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في الرقي بالقطاع التنموي الشامل.

[1]- **المرجع نفسه**، ص 16.

## المبحث الرابع: المضامين النظرية المفسرة للأمن البيئي

من المعروف أن كل دراسة لها مدخل نظري تفسر من خلاله، وقد عمدت النظريات التفسيرية إلى وضع أطر نظرية تحليلية لتفسير الأمن البيئي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى كل من النظرية الواقعية، الليبيرالية، ونظرية كوبن هاغن، حيث تم تفسير الأمن البيئي من خلال هذه النظريات.

### المطلب الأول: النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة

تعد النظرية الواقعية من أبرز النظريات المفسرة للواقع الدولي، خاصة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

فمن الناحية التاريخية، يعود الفكر الواقعي إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم كوتيليا والمفكر الإيطالي ميكيافلي، والفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز، وهي فلسفة قائمة على اعتبار أن القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية، وان كانوا يختلفون في طريقة توظيفه.

ويتضمن المنظار الواقعي مجموعة من العقائد والتصورات عن السياسة الدولية تنطلق من مجموعة من الافتراضات منها:

- أن الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية، ولا توجد سلطة تعلو سلطتها.

- أن النسق الدولي يفتقر إلى نظام هرمي مما يجعله منطبعا بخاصية الفوضى.

- أن الدول تمتلك هويات سياسية ذات سيادة، ويهيمن على تفكير قادة الدول حسابات القوة والاقتدار لذلك فهي تتنافس فيما بينها من أجل القوة والمصلحة وتعد الحرب أداة مشروعة لإدارة الشؤون الدولية.[1]

[1]- عمر خلف الله، "التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، (جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2011-2012)، ص ص 13-14.

وتقوم المدرسة الواقعية على مجموعة من المسلمات يمكن حصرها في التالي:

أ. أن هناك فصل بين الأخلاق والسياسة لعدم تطابق الأخلاق مع العمل السياسي.

ب. يلعب التاريخ دورا محوريا في صقل النظرية السياسية.

ج. سلوك الدولة يخضع لعوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير.

د. تقوم العلاقات الدولية على أساس الصراع بسبب عدم انسجام المصالح.

هـ. الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وذلك بسبب غياب سلطة مركزية تحتكر القوة،و أن البحث عن القوة وزيادتها والتنافس عليها بين الدول يجعل من الواقع الدولي يميل إلى الفوضوية واحتمال نشوب الصراع إذا تم وقوع أي خطر.

و. الطبيعة التنازعية للدول تعبر عن غريزة القوة كامنة في الطبيعة البشرية.

القوة وميزان القوة مفاهيم مركزية للواقعية، ومن خلاله يمكن فهم السلوك الدولي، أما تحقيق السلام فيرتبط بميزان القوى باعتباره الوسيلة الأضمن لتحقيقه.[1]

وفي التحليلات المقدمة حول الأمن، الدولة والبيئة، يدرج الواقعيون أنه مع بداية نهاية الحرب الباردة، توضحت القضايا البيئية للر أي العام العالمي، وازدادت وتيرة الخطر الناجم عن الإدراك بالاحتباس الحراري العالمي، وقد تنبئ الواقعيون في تحليلهم، رؤى إستراتيجية متعلقة بمدى متوسط وبعيد لهذا الاحتباس الحراري الذي كان يمثل مع نهاية الحرب الباردة زيادة للوعي بالمسائل البيئية بين المعسكرين الشرقي والغربي. ففي هذه الحقيقة تطرق الواقعيين إلى بعض التهديدات المزمنة التي تؤدي إلى التدهور البيئي، ففي تقرير **Bruntlad** لسنة 1987، أعطيت ملاحظة مهمة بأن استعمال أسلحة الدمار الشامل خاصة منها النووية، سيشكل خطرا كبيرا على توافق الأنظمة البيئية Ecosystems، كما سيؤثر على مستقبل الإنسانية ضمن هذا المجال.[2]

---

[1]- **مرجع نفسه**، ص 14.

[2]- أسماء درغوم، **مرجع سابق**، ص 67.

وفي نفس المدة، عرفت الكتابات حول الأمن البيئي تطورا معرفيا وابستمولوجيا نسبيا، خاصة في ماهية البحث عن الرابط بين الأمن والبيئة، بذلك هيئت أرضية فترة ما بعد الحرب الباردة كمجال لتوسيع النقاش المعرفي والنظري حول "الأمن والبيئة".[1]

ومن ثمة فإن الواقعية تولي أهمية لقضايا البيئة إذا كان تأثيرا باديا في المصلحة الوطنية، وتقتضي مصلحة الدول في الاتفاق و الاقتراض أن تلك المصلحة والفاعلية البيئية يمكن أن يعرف ويحدد بشكل موضوعي، وتتطلب هذه الوضعية المعرفة الكاملة بأسباب الدمار البيئي ونتائجه، والاتفاق على الوقت الذي تؤطر فيه السياسات البيئية، وكذلك الاتفاق على القيم البيئية الصحية في مواجهة المكاسب الاقتصادية، والاقتراض بأن كل الدول هي متساوية في التأثر بالتدمر البيئي،وإذا لم تتحقق هذه الشروط فإن المصالح الوطنية لا تتلاقى، والفاعلية لا يمكن أن تتحقق. وتبعا لذلك فإن الواقعية لا تقدم أساسا يسمح بالتعاون لأي سبب آخر غير المصلحة الوطنية وسياسة القوة والاقتداء، ذلك أن الواقعية تعد الأخلاق عاملا جانبيا، والاعتبارات البيئية والمعنوية، كذلك وتجنب نفسها دراسة قضايا لا تتعلق باهتماماتها، ولا ترتبط مبدئيا بالقوة والاقتدار والمصلحة، فالقضايا البيئية وان كانت لا تقدم حسب المدرسة الواقعية كأخطار أمنية واضحة،

إلا أنه يمكن اعتبار امتلاك الموارد الطبيعية والثروات أحد مكونات القوة التي حث الواقعيون على ضرورة التمكن منها، وعليه فالمنظور الواقعي عاجز عن فهم التهديدات البيئية والنظر إليها كخطر أمني، بسبب حصر كل التهديدات في التهديدات العسكرية.[2]

---

[1]- **مرجع نفسه**، ص 67.

[2]- عمر خلف الله، **مرجع سابق**، ص ص 17- 18.

**الواقعية الجديدة:**

نشأت الواقعية الجديدة Neo - Realism في السبعينات من القرن العشرين متزامنة مع وصول جيمي كارتر "Jimmy Carter " إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي اثبت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب الفيتنام.[1]

**افتراضات النظرية الواقعية الجديدة:**

1-الفوضوية وانعدام السلطة ضمن نظام دولي ما هو النقطة الأولى والرئيسية وهذا يعني أن غياب أي سلطة غير سلطة الدولة نفسها، يمكنها من تعزيز الاتفاقيات الدولية وحماية حقوق الإنسان المشروعة لهذه الدول.

2-امتلاك بعض الدول للقوة العسكرية قد يمثلخطر ا على غيرها، على اعتبار أن القوة بنظر الواقعية الجديدة تتلخص بالقدرات العسكرية.

3-لا يمكن الوثوق بمواقف الدول من بعضها البعض إذ أن حليف اليوم قد يصبح عدو الغد.

4-تتحرك الدول بدافع الصراع على البقاء.

5-الدول هم بالفعل شركاء عقلانيون.

وعلى غرار المدرسة الواقعية الكلاسيكية، فإن المدرسة الواقعية الجديدة قامت على أساس مفاهيم مركزية أساسية مثل: (النظام الدولي – توازن القوى – الأمن).[2]

[1]- عامر مصباح، **نظرية العلاقات الدولية -الحوارات النظرية الكبرى-(**القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008،) ص 28.

[2]- عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية(** الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع 2008) ص 58.

وقد دخلت قضية البيئة في نقاشات الواقعية الجديدة في حقبة نهاية الحرب الباردة، أين كان لوسائل الإعلام دور بارز في نشر مدى خطورة الأسلحة النووية على صحة وسلامة المحيط، وبصفة علائقية على صحة وسلامة الإنسان.[1]

أما عن فهم الواقعية الجديدة للتهديدات فهي بدورها تحصرها في البعد العسكري، وذلك بسبب الطبيعة الفوضوية التي تقوم على اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء، واعتمادها على قدراتها فقط والخوف من الدول الأخرى، إذ لم تعمل الدول على هذا الأساس بمتطلبات الفوضى فسوف تضعف في النهاية، إلا أن الواقعية الجديدة تعتبر ميل الدول إلى التعاون فيما بينها مرتبط بوجود مصالح مشتركة، وذلك بسبب الطبيعة النسبية إلى المكاسب، وهو ما يجعل من قضايا البيئة لا تعرف أي اهتمام من قبل المدرسة الواقعية.[2]

**المطلب الثاني: النظرية الليبرالية**

تعد النظرية الليبرالية من أكثر الكتابات إسهاما في المجال البيئي، حيث اهتمت هذه النظرية بتفسير الأمن البيئي من جميع جوانبه.

وقد وجد الفكر الليبرالي جذوره في إنجلترا، في القرن السابع عشر، كتيار فكري يناهض الملكية المطلقة والمؤسسات الدينية، نحو إضفاء تطلعات حديثة لحرية الإنسان في مواجهة النظام القديم.[3]

[1]-Sara Prkin **,La Securite Environmentale :Probleme et Proposition Daction** .Le Nouveau Debat sur La Securite UN DIR dans :http://www.Unidir ch /pdf/Articles /pdf-art 266-pdf.

[2]-خلف الله عمر، **مرجع سابق**، ص 21.

[3]-Philippe Raynaud,**Dictionnaire de philosophie politique,**par philippe Raynaud et Stephane Rials,Paris :Quadrige,Presses universitaire de France,2003,p394.

**افتراضات النظرية الليبرالية الأساسية:**

1-أهمية الفواعل من غر الدول في السياسة العالمية.

2-الدولة ليست فاعل وحدوي،بل تتكون من أفراد وجماعات المصالح وبيروقراطيات متنافسة، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين المشكلين للوحدة المسماة الدولة وتجاهل التفاعل بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية بالنسبة للدولة.

3-تبقى الأجندة السياسية قابلة للتوسيع، فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الاعتماد المتبادل.[1]

وفي سياق الحديث عن الأمن البيئي، سعت الليبرالية إلى تحليل الأمن البيئي من منظور المنظومات البيئية، ومحاولة إعادة تعريف العلاقات بين البيئة والإنسان، فقد بدأت الأمم المتحدة فعليا في محاولة إيجاد حلول للمشاكل البيئية عن طريق إنشائها لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة **(PNUE)** والذي لا يزال يصنف كأحد المنظمات الفاعلة حقيقة، التي تخصص جهودها للمسائل البيئية، فالتعاون بين الدول في قضايا البيئة غير متاح في غالب الأحيان، لأن هناك صعوبة في إقامة أنظمة مستدامة لقضايا الأمن والبيئة، أو حتى التوصل إلى اتفاق شامل لكون أي رد فعل سلبي من جانب أحد الفواعل من شأنه أن يقوض كل النظام، ومع ذلك تبقى المنظومات البيئية المستندة إلى مفهوم التعاون مهمة جدا في سبيل تحقيق تعاون فعال للحد من التدهور البيئي، لسماحها على الأقل بتقليص التكاليف وتبادل المعلومات، كما تقلص من نزعة الشك وعدم اليقين التي تميز البناء الفوضوي للنظام الدولي.[2]

[1]-Vioti Paul Rand Kauppi .Mark ,**International relations Theory :Realism,Pluralism,Globalism and Beyond**, (U S A :Allyn and Bacon,1999), p p 199 -200.

[2] - سليم قسوم، **مرجع سابق**، ص102.

كما أعطى داير "Dyer Hugh" في مقالته "الأمن البيئي كقيمة عالمية"، داخل كتاب "البيئة والعلاقات الدولية"، مجالا آخر للنقاش فبالنسبة إليه إن تسمية الأمن البيئي كقيمة عالمية تجعل منه إشكالا مركزيا في علم العلاقات الدولية، وهذا دافع إلى تحول النظرية الدولية، لأن أمن البيئة الكلي والعالمي، سيبرز ضد النظام الدولاتي، ويكون مناقضا له من خلال خلق نظام قيمي، وهذا الاحتمال مرفوض داخل الرؤية النظرية المركزية الدولية، لكنه سيلقى ترحيبا ضمن اقتراب في إطار نظرية مؤسسة على القيم، لذلك لا يجب على الوحدة المرجعية للأمن أن تكون الدولة، بل البيئة، والوسيلة الوحيدة لجعلها كذلك هي الإنتقال من تحليل نظري مؤسس على مصالح الدولة، إلى تحليل يركز على بعض القيم.

وبالتالي نجد أن المفاهيم المقدمة للأمن البيئي في إطار النظرية الليبرالية، كانت معظمها ضمن إطار فكرتي "التعاون" و"السلم"، وليس على فكرة التهديد والخطر.[1]

**المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن**

تعد مدرسة كوبنهاغن من أكثر المدارس التي اهتمت بتحليل وتفسير قضايا الأمن البيئي.

حيث تقتبس مدرسة كوبنهاغن بشكل كبير من المقاربة البنائية خاصة في تصورها الأمن كبناء اجتماعي، حيث تمثل المدرسة أعمال علماء معهد أبحاث السلام بكوبنهاغن أمثال باري بوزان Barry "buzan"، أول ويفر"ole waever"، وجاب دي وايلد "jaap de Wilde".[2]

وعلى غرار التحليلات العقلانية، فإن إمدادات النظرية البنائية Constructivism على مستوى الأمن البيئي كانت شبه منعدمة، إلا من بعض الكتابات وتقديمات مدرسة كوبنهاغن التي تعد الأولى في هذا المجال، فلقد رد الكثير من الباحثين، الفضل إلى مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن نحو العديد من المجالات.[3]

---

[1]- أسماء درغوم، **مرجع سابق**، ص ص 87- 88.

[2]- أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية الجديدة- مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن -**(الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية 2013)، ص 80.

[3]- أسماء درغوم، **مرجع سابق**، ص 101.

فقد جاءت مدرسة كوبنهاغن للوهلة الاولى كمنطلق لتوسيع مفهوم الأمن وكانت تحليلاتها متمركزة على أنواع الأمن التي صنفها باري بوزان "Barry Buzan"و هي الأمن العسكري، الأمن المجتمعي و الأمن الاقتصادي والأمن السياسي والأمن البيئي.[1]

فبالنسبة **"لجوهان ايريكسون" Eriksson** لا توجد هناك تهديدات موضوعية، بل هي محاولات لخلق مجال أمني لأي مشكل، وفي نقده لأعمال المدرسة يقول أيضا أن هناك تناقض بين توسيع مفهوم الأمـــن وما هو موجود في الواقع، ولكن في الحقيقة توجهت التحليلات بعد هذا المستوى إلى تبني البيئة أو قطاع البيئة كما تسميه مدرسة كوبنهاغن، فإلى جانب مجموعة من الكتاب انتقل "بوزان" في تحليله إلى إعطاء رؤى حول هذا القطاع مقسما إياها الى مجموعتين تحت اسم الأجندة الأمنية البيئية Security Agenda.

- المجموعة الأولى: هي الأجندة العلمية Scientific Agenda.

- المجموعة الثانية: تسمى بالأجندة السياسية Political Agenda .

مع وجود تقاطع نسبي بين أعمال الأجندتين، غير أن مدرسة كوبنهاغن قد خرجت ببعض الاختلافات التي تبنت مسارا مختلف نحو الوصول الى نتيجة مشتركة، فالأجندة العلمية منبثقة أساسا في ميدان العلوم الطبيعية والنشاطات الغير حكومية وبذلك المهتمون به هم مجموعة علميين وعلماء تتبناهم عدة مراكز ومعاهد للبحوث، حيث تقدم هذه المجموعة من العلماء قائمة بالمشاكل البيئية التي أثرت ولا تزال تؤثر في تقدم الحضارات وتطورها، وفي نظرهم أن مستوى تحليل النظام الدولي هو المهيمن على القطاع البيئي، لأن معظم أعمال الأمننة تكون على هذا المستوى بسبب الجماعات الابستيمية البيئية، التي تعمل على وضع تأمين أجندة بيئية، لذلك تكون أعمال الأمننة على المستوى العالمي ذات منحى تسييسي، أما نتائج مسارات الأمننة فتنحصر على المستوى المحلي.[2]

[1]-Barry Buzan,ole waever,jaap de Wilde ,**Security :A New Frame Work For Analysis**, (Lynne Reinner Publisher , baulder,1998), p 24.

[2]- خليفة كريفور، **مرجع سابق**، ص ص 05- 06.

**خلاصة الفصل الأول:**

تطلبت الدراسة التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري للتنمية المستدامة والأمن البيئي، حيث تعتبر التنمية المستدامة التنمية التي تركز على الإدارة المثلى للموارد، أما عن الأمن البيئي فهو المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من الانقراض.

- ✓ حضي كل من الأمن البيئي والتنمية المستدامة باهتمام بالغ من طرف المجتمع الدولي.
- ✓ إبراز الجانب النظري للدراسة من خلال النظرية الواقعية التي ترى أن التهديدات البيئية تعتبر خطر أمني وكذا النظرية الليبرالية من خلال فكرتي التعاون والسلم بدل فكرة التهديد والخطر.
- ✓ ركزت مدرسة كوبنهاغن على توسيع الأمن وعدم حصره في المجال العسكري حيث تم توسيعه إلى مجالات من خلال الأمن السياسي، الاقتصادي، المجتمعي، الثقافي، والأمن البيئي وصولا إلى الأمن الإنساني، حيث ترى أن الإنسان هو المهدد الأول للبيئة.
- ✓ احتلت التنمية المستدامة مكانة هامة في إطار البيئة وارتباطها الوثيق بها، حيث يعد الأمن البيئي ركنا أساسيا للتنمية المستدامة.

# الفصل الثاني

# مساهمة الأمن البيئي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة

يعمل الأمن البيئي على احتواء التهديدات وتوفير بيئة صحية للأفراد، بحيث يضمن استمرارية وتحقيق التنمية المستدامة وصولا إلى الأجيال المقبلة، حيث نجد الجزائر لها اهتمام بالبيئة ويتجسد ذلك في سياسات بيئية ومشاريع تنموية.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى واقع الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر من خلال إبراز طبيعة البيئة في الجزائر، إضافة إلى مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر، إضافة إلى جهود الجزائر في تفعيل الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تناول الوسائل القانونية والمؤسساتية المتبعة لحماية البيئة لتفعيل التنمية المستدامة إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في مجال حماية البيئة الجزائرية، وكذا التطرق إلى الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر بين الطموح والتحدي من خلال إبراز الجهود الوطنية في مجالي الأمن البيئي والتنمية المستدامة، وكذا التحديات التي تواجهها الجزائر في هذا الجانب.

## المبحث الأول: واقع الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر

تشهد الجزائر حالة سيئة على المستويين البيئي والتنموي، ويتضح ذلك من خلال طبيعتها البيئية في ظل التحولات التي شهدتها الحقبة الاستعمارية بعد الاستقلال، كما تعبر مؤشرات التنمية المستدامة على واقع الاقتصاد في الجزائر.

### المطلب الأول: الطبيعة البيئية في الجزائر

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا هاما في حوض البحر الأبيض المتوسط فهي بوابة القارة السمراء، حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.381.741 كلم$^2$، وهي بذلك تحتل المرتبة الثامنة عالميا من حيث المساحة والمرتبة الثانية بعد السودان في قارة إفريقيا،[1] و بالرغم من كونها من أكبر بلدان القارة الإفريقية غير أن مواردها الطبيعية لا تناسب ما يمكن انتظاره، من مثل هذه المساحة لأنها محدودة وهشة بالظروف المناخية وسوء التوزيع على الإقليم مما يعرض أثمن مواردها لأخطار محققة من خلال اكتساح العمران المتميز بالتسارع حيث ارتفع من 40%سنة 1977 الى60 % سنة 1987، حيث تضاعف عدد السكان بثلاث مرات من 6.779.000 نسمة الى 17.460.000 نسمة[2].

وتشكل الصحراء حوالي 87% من المساحة الكلية، وتتميز هذه المناطق بارتفاع درجة الحرارة وهبوب العواصف الرملية والجفاف طوال أيام السنة، و09% أراضي سهبية، عادة ما تكون ذات غطاء نباتي ضعيف، ومناخ شبه جاف، أما الجزء المتبقي فهو القسم الغني بالثروات البيولوجية والأراضي الخصبة ولا تتعدى نسبة04%، كما يواجه الوسط الطبيعي في الجزائر ثلاث ضغوطات[3]

---

[1]- رضوان سلامن،"الإعلام والبيئة-دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين –مدينة عنابة نموذجا-". **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال**،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم علوم الإعلام والاتصال،2006/2005)، ص 158.

[2] -Laurence Boisson De Ghazournes ," Environnement Enjeux et Defiis " .(**revue de collectives locale, n20,** 1997), p 17.

[3]- رضوان سلامن، **مرجع سابق**، ص 159.

تتمثل بالأساس، في هشاشة التربة، وعدم انتظام دورات التساقط، واتساع المدى بين درجات الحرارة، وكذلك الضعف الإيكولوجي الذي تسبب فيه الإنسان عبر الأزمنة المختلفة.

كما عرفت البيئة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية تدهورا واسع النطاق بفعل سياسة الأرض المحروقة، ونهب الثروات الباطنية. وبعد الاستقلال مباشرة انتهجت الجزائر سياسة تنموية مست أغلب القطاعات، منها الثورة الزراعية ومشاريع بناء المناطق الصناعية والبنيات التحتية وغيرها، لما تقتضيه المخططات التنموية، وهو ما أثر على البيئة بطبيعة الحال[1].

واشتد التدهور البيئي مع دخول الجزائر نظام السوق، وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب والخواص، حيث ظهرت آلاف الوحدات الإنتاجية في مختلف القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية عبر كامل التراب الوطني، حيث ساهمت بنصيب كبير في تفاقم مشكلات التلوث الصناعي.

و هذا الوضع يرتبنا من بين البلدان التي تقع تحت الندرة في وفرة المياه المحددة دوليا، بـ 1000م3 سنويا لكل ساكن، ونسبة التسربات في القنوات بلغت 50%، أما نسبة تنقية المياه القذرة فهي تقريبا معدومة.[2]

وستنخفض في أفق 2020 بعدد السكان المتوقع 44 مليون نسمة إلى 261 م3. سنويا لكل ساكن.

وبالإضافة الى الأسباب المناخية المسببة لهذه الندرة يبقى الاستعمال غير العقلاني للماء وتبذيره من أهم العوامل الأساسية لذلك.[3]

---

[1]- رضوان سلامن، **المرجع السابق**، ص195

[2]-Ministère de L'aménagement du Territoire et de L'environnement**. plan national d'action pour l'environnement et le Developpement Durable** .2002 .

[3]- محمد السعيد فرح، **علم الاجتماع**، (الإسكندرية: منشاة المعارف، دس ن)، ص 86.

**المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر**

تتعدد مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر إلى اقتصادية، اجتماعية، وبيئية وسيتم التطرق إلى بعض المؤشرات على التوالي:

**1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.**

يعد هذا المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، ويقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة، ومستوى الكفاءة الفردية، حيث توضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي إلى أنه قد شهد ارتفاعا من 5063 دولار إلى 6090 دولار.

**2-الفقر البشري**

وفقا لتقرير التنمية البشرية الدولي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحتل الجزائر تبعا لدليل التنمية البشرية المرتبة 76 بحسب الناتج الإجمالي للفرد الذي يعادل القدرة الشرائية بالدولار الأمريكي، من مجموع الدول التي شملها التقرير.[1]

**3-الأراضي المصابة بالتصحر:**

يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد وتشير آخر الإحصائيات المتاحة إلى نسبة التصحر التي بلغت أكثر من 68.1 بالمائة من المساحة الإجمالية للجزائر، علما أن مساحة الصحراء تمثل حوالي 87 بالمائة من مساحة الكلية، كما أنه تبعا لدراسة الأمم المتحدة فإن 40 بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة في إفريقيا مهددة بالتصحر.[2]

---

[1]- عمر شريف، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة "**رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية** (جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية ،2007/2006)، ص113 .

[2]- أسماء درغوم: **مرجع سابق**، ص 111.

## المبحث الثاني: جهود الجزائر في تفعيل الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة

بذلت الجزائر مجموعة من الجهود والتي تهدف إلى حماية البيئة، تمثلت في مجموعة من الوسائل القانونية والمؤسساتية.

### المطلب الأول:آليات تحقيق الأمن البيئي و التنمية المستدامة في الجزائر

تعددت الآليات التي اعتمدت عليها الجزائر في إطار تحقيق تنمية مستدامة بيئيا، بين آليات قانونية وأخرى مؤسساتية والتي تمثلت في:

#### 1-الآليات القانونية

لقد اهتم دستور 22 فيفري 1976 بالبيئة ،فجاء في الفصل الثالث المتعلق بالوظيفة التشريعية في المادة 151 من الدستور ما يلي: "يشرع المجلس الشعبي الوطني في المجالات التالية[1]:

-الخطوط العريضة لسياسة الأعمار الإقليمي والبيئة ونوعية الحياة وحماية الحيوانات والنباتات.

-حماية التراث الثقافي والتاريخي والمحافظة عليه.

-النظام العام للغابات.

-النظام العام للمياه[2].

ولقد وردت في ديباجة دستور 23 فيفري 1989 كون البيئة السلمية والمتوازنة شرطا لتحقيق تفتح الإنسان، وأن التدهور البيئي عائق لتحقيق هذا التفتح، فالدستور الجزائري يستهدف من خلال هذه المادة حماية البيئة، فالتفتح من شأنه أن يتطور تبعا للنصوص السائدة في مجتمع ما وفي زمان ما[3]،

---

[1]- **الجريدة الرسمية**، دستور 1976، المادة 151.

[2]- Mohamed Kahloula ,"La Problématique Juridique de la Pollution Atmosphérique d'origine Industrielle" **,Revue des droit de Lhomme** ,n6,1994, p 119

[3] - **الجريدة الرسمية**، دستور 1989.

أنه لم يعد ذا طبيعة مادية بل يشمل إمكانية العيش في بيئة للمواطنين، وتتكفل الدولة بالوقاية من الأمراض الوبائية والمعدية ومكافحتها[1].

كما جاء في قانون رقم 83-03 المؤرخ في 2003/7/19 المتعلق بحماية البيئة ليدمج الانشغالات البيئية في مسار التنمية الوطنية، وهو ما يظهر من خلال المادة رقم 03 التي تنص على ما يلي: "تقضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة والمحافظة على إطار معيشة السكان". وجاء في المادة 02 :"تحسب التخطيط الوطني لعامل حماية البيئة التي تعد مطلبا أساسا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وجاء في المادة 04 : "تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية شروط إدراج لمشاريع في البيئة، وكذا التعليمات التقنية والتنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية".

وجاء في المادة 50:" يضع الوزير المكلف بحماية البيئة والهيئات المكلفة بتطبيق القانون ويعمل على إشراك الأجهزة المعنية توخيا لتنسيق أفضل للعمل الرامي إلى حماية البيئة".

كما يمتاز قانون حماية البيئة الجزائري بكونه يضع القواعد التي تقوم عليها حماية البيئة، وفي الوقت نفسه الأحكام الجزائية التي تترتب على مخالفتها، وهكذا يحدد القواعد الواجب احترامها من جهة ويعاقب على مخالفتها من جهة أخرى، وعين هذا القانون الجهات التي تتكفل بحماية البيئةو أنشأت شرطة مكلفة بذلك حسب المادة 134 من القانون رقم 03/83 تقول: "يتمتع بصفة شرطي حماية البيئة[2]:

---

[1]- عبد القادر عوينان، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر -"، **مذكرة ماجستير في العلوم** الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك (جامعة البليدة:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008)، ص131.

[2]- **الجريدة الرسمية**، دستور 1976، المادة 2-3-4-50-134.

1-ضباط وأعوان الشرطة القضائية.

2-الموظفون والأعوان المكلفون ببعض مهام الشرطة القضائية المنصوص عليهم في المواد من 21 وما يليها من قانون الإجراءات الجزائية.

3-ضباط وأعوان الحماية المدنية.

4-المفتشون المكلفون بحماية البيئة.

5-مختلف الأعوان المكلفين لحماية البيئة والمنصوص عليهم في التشريع الجاري به العمل".[1]

صدر قانون رقم 03-10 في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. حيث جاء في المادة الأولى: يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ".

ونصت المادة 02 من هذا القانون: " تهدف حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على الخصوص إلى ما يلي:

-تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.

-ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم.

-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكوناتها.

-إصلاح الأوساط المتضررة.

-ترقية استعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة ، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء[2].

[1]- كمال رزيق، "دور الدولة في حماية البيئة"، **مجلة الباحث**، (ع 5،2007)، ص 77.

[2]- **الجريدة الرسمية**، دستور 1976، المادة: 02.

-تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

وجاء في المادة 3: "يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي الذي نبغي بمقتضاه على كل شيء تجنب إلحاق الضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

-مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية والذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية كماء والهواء وباطن الأرض، والتي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجاوز من مسار التنمية، ويجب ألا تأخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

- مبدأ الاستبدال: الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطر عليها، ويختار هذا النشاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة مادامت مناسبة للقيم البيئية موضوع الحماية.

مبدأ الإدماج: الذي يجب بمقتضاه دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية وتطبيقها.[1]

مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر، ويكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة مراعاة الغير قبل التصرف.

مبدأ الحيطة: الذي يجب بمقتضاه ألا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية والتقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية والمتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة ويكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة.[2]

[1] - **الجريدة الرسمية**، دستور 1976، المادة 03.

[2] - كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص 77.

مبدأ الملوث الدافع: الذي يتحمل بمقتضاه كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في لحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منها إعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتها الأصلية.

مبدأ الإعلام والمشاركة: الذي يكون بمقتضاه لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة.[1]

**2-الآليات المؤسساتية**

من أهم المؤسسات الوطنية المكلفة بحماية البيئة والمحافظة عليها نجد:

**1-وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:** جاء إنشاؤها المزود بمهام وصلاحيات أكثر تطابقا مع أهداف الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها الدولة وقد تمت هيكلة هذه الوزارة في مديريات مركزية مكلفة بإعداد ومتابعة وتطبيق السياسات والاستراتيجيات الوطنية وهي ثماني مديريات: المديرية العامة للبيئة مديرية الدراسات الاستقبالية والبرمجة والدراسات العامة لتهيئة الإقليم ومديرية النشاط الجهوي والتنسيق، مديرية الأشغال الكبرى لتهيئة الإقليم، مديرية الترقية المدنية، مديرية الشؤون القانونية والمنازعات، مديرية التعاون، مديرية الإدارة والوسائل.

**2-الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة:** إن خلفية إحداث الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة يعود إلى إعادة الهيكلة التي طرأت على إدارة الغابات سنة 1990 حيث تكلفت هذه الأخيرة بمجال حماية البيئة، في الوقت الذي اهتمت الوكالة الوطنية للغابات بمجال محدد وهو الغابات[2].

---

[1]- **المرجع نفسه**، ص 77.

[2]- **مقارنة بين قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة** ،تم تصفح الموقع يوم 2015/4/12 على الساعة 09:01، الرابط:

:http/www.ourase .com /economie 2663 html.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-33 المؤرخ في 9 فيفري 1991 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 98-352 المؤرخ في 10فيفري 1998 وهي إعادة لتنظيم المتحف الوطني للطبيعة، وتضطلع الوكالة الوطنية لحفظ الطبيعة بالمهام التالية:

- إنشاء بنوك خاصة بالبذور واقتراح اتخاذ جميع التدابير من أجل المحافظة على رصيد السلالات النباتية والوقائية من جميع أخطار التلوث الوراثي النباتي.

- تنظيم التظاهرات الوطنية والدولي ذات الطابع العلمي والثقافي التي تندرج في إطار أهدافها والمشاركة فيها.

-تعميم أعمال التوعية والقيام بها على مستوى المواطنين، عبر ترجمة المطبوعات المرتبطة بعملها.

-المشاركة في التنظيمات الوطنية والدولية المرتبطة بحماية الطبيعة وتنفيذها وتقييمها[1].

**3-المديرية العامة للبيئة:** تم إنشاء المديرية العامة للبيئة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-107 المؤرخ في 12 أفريل 1995، وهي تتشكل من المديريات التالية:

- مديرية الوقاية من التلوث والأضرار.

- مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والمساحات الطبيعية.

- مديرية تطبيق التنظيم.

-مديرية التربية البيئية والنشاط الدولي[2].

ومن المهام التي تضطلع بها المديرية العامة للبيئة بالخصوص في:

-الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار والحفاظ على التنوع البيولوجي[3].

---

[1]- **الجريدة الرسمية**، دستور 1989، المرسوم التنفيذي رقم 98- 352، 1998.

[2]- **الجردية الرسمية**، دستور 1989، المرسوم التنفيذي رقم 95- 107، 1945.

[3]-محي الدين حمداني،"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر-"، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008)، ص ص 294-295.

- المصادقة على دراسات مدى التأثير وترقية نشاطات الإعلام والتربية والتحسيس البيئي.

-تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين التراتيب التشريعية والتنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.

**4-مديريات البيئة الولائية:**

يسمح إنشاؤها بما يلي:

-تحقيق فعالية أكبر والتواجد المطلوب من أجل عمل جواري ناجح على المستوى المحلي للسياسات والمخططات الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة.

-وضع ومتابعة على المستوى المحلي للسياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة.

متابعة وتقييم حالة البيئة على مستوى الولايات[1].

**5-المفتشيات الجهوية للبيئة:**

وهي جهاز مكلف بشكل خاص بانجاز أعمال التفتيش والمراقبة المنوطة بالمفتشية العامة للبيئة الملحقة بها وظيفيا، وذلك في الولايات التابعة لاختصاصها الإقليمي وتدور مهامها حول:

-المتابعة والمراقبة والتقييم على المستوى الجهوي لإنجاز السياسة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة

-إقامة الدعاوى لدى المحاكم المختصة عند الحاجة. [2]

[1]- نصر الدين هنوني، **الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر**، (الجزائر: مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001،)، ص ص146- 147.

[2]- محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص295.

**المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة في مجال حماية البيئة الجزائرية**

شاركت الجزائر في تظاهرات عديدة بخصوص حماية البيئة كما صادقت على اتفاقيات متعددة نذكر منها ما يلي:

-اتفاقية اليونسكو الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي الموقعة بباريس في 23 نوفمبر 1972.

-اتفاقية رمسار الخاصة بالمناطق الرطبة الموقعة بإيران في 2 فيفري1971.

- اتفاقية التنوع البيولوجي الموقعة بريو بتاريخ 5 جوان 1992.

- اتفاقية الأمم المتحدة حول محاربة التصحر بالبلدان المتضررة بها وبالجفاف بالخصوص إفريقيا، بباريس في 17 جوان 1994. [1]

- الانضمام إلى اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التراث المبرمة ببرشلونة في 16 جانفي 1976،و هذا بمقتضى المرسوم رقم 80-14 المؤرخ في 16 جانفي سنة 1980.

-المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي، عام 1973.

-المصادقة على الاتفاقية الدولية المتعلقة بإحداث صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، عام 1974.

-المصادقة على البروتوكول الخاص بحماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي النفايات من السفن والطائرات، عام 1981.[2]

[1] - الغوثي بن ملحة، "حماية البيئة في التشريع الجزائري"، **مجلة الإدارة**، (ع4،2002)، ص 23.

[2] - **الجريدة الرسمية**، دستور 1989، المرسوم التنفيذي رقم 80- 14، 1980.

-المصادقة على البروتوكول الخاص بالتعاون على مكافحة تلوث البحر المتوسط بالنفط والمواد الضارة في الحالات الطارئة، عام 1981.

-المصادقة على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، عام 1982.

-المصادقة على الاتفاقية حول المحافظة على الطبيعة و الموارد الطبيعية عام 1982.

-الانضمام إلى البروتوكول المتعلق بحماية البحر المتوسط من مصادر برية، عام 1982.

-الانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية فيأنواع الحيوانات و النباتات البرية المهددة بالانقراض، عام 1982.

- الانضمام إلى الاتفاقيةالمتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية و خاصة باعتبارها ملاجئ للطيور البرية عام 1982.

- الانضمام الى البروتوكول المتعلق بحماية البحر المتوسط من مصادر برية، عام 1982.

-الانضمام مع التحفظ الى اتفاقية بازل بشانالتحكم في نقل النفايات الخطرة و التخلص منها عبر الحدود، 1998. [1]

[1]- محمد صالح فروم و الياس بودعادة، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر -الواقع والمأمول** (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008)، ص 10.

## المبحث الثالث:الأمن البيئي و التنمية المستدامة في الجزائر بين الطموحو التحدي

أدركت الجزائر على غرار باقي دول العالم الثالث أهمية إقامة توازن بين واجبات حماية البيئة و متطلبات التنمية المستدامة من خلال إدارة رشيدة للموارد والحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها وطموحاتها.

### المطلب الأول:الجهود الوطنية في مجالي الأمن البيئي و التنمية المستدامة

تسعى الجزائر إلى القيام بإستراتيجية واضحة تحدد فيها أهدافها و طموحاتها التي تسعى إليها من أجل تعزيز وتفعيل الأمن البيئي و تحقيق تنمية مستدامة.

تهدف الإستراتيجية الوطنيةللأمن البيئي و التنمية المستدامة إلىالحفاظ على البيئة و الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للسكان الجزائريين في رفع مستوى المعيشة والشغل والأمن الاقتصادي، وذلك بتوفير كل الشروط لوضع سيرورة الاستثمار والخلق المستديم للثروة والشغل، ويعد الحفاظ على الموارد والاستعمال العقلاني لها محور لا غنى عنه لهذه الإستراتيجية.

#### 1- تحسين الصحة ونوعية المعيشة:

وله علاقة قوية بانتشار النفايات وتلوث الهواء، ويتأثر بتلك النتائج أكثر أولئك الذين لا يستطيعون معالجة أثارها، وهم الفقراء بسبب أوضاعهم المعيشية المتمثلة في المسكن ومحدودية الحصول على المياه والتطهير وعدم انتظام جمع النفايات، ومختلف الكوارث التي تصيب الفقراء قبل غيرهم وخاصة الذين يعيشون في الريف منهم في مناطق حساسة من الناحية الايكولوجية.

ويمر ذلك حسب هذه الإستراتيجية عبر مجموعة من البنود الواجب تحقيقها والمتمثلة في[1]:

[1]- محي الدين حمداني،"حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل -دراسة حالة الجزائر- "**أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية** (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008)، ص ص 294-295.

-تحسين الحصول على خدمات الماء والتطهير.

-خفض المخاطر ذات الصلة بالتلوث الصناعي والكيميائي الزراعي.

-تحين نوعية الهواء في المدن الكبرى وفي جوار المناطق الصناعية.

-استبعاد البنزين المرصص وتحسين نوعية المازوت.

-خفض إنتاج النفايات واعتماد تسييرها المتكامل سواء في المستوى المؤسساتي أو المالي.

-تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لتسيير البيئة.

-تحسين الخدمة العمومية في مجال الصرف الصحي والتطهير والتسيير المحكم لمحطات التصفية.

-تطوير التسيير البيئي في المدن، والإكثار من المساحات الخضراء وحماية التراث الثقافي.

**2-تحسين إنتاجية رأس المال وحمايته:**

وهدفها السعي إلى تدارك تدهور الأراضي والغابات والمراعي، والنهوض بالإنتاج الزراعي والحيواني المستديم الذي يسمح بالحفاظ على نوعية الأراضي والغطاء النباتي، وهذا يتم بمواجهة الأسباب الأساسية، وبإشراك السكان المعنيين والقطاع الخاص، وهو ما يمر عن طريق:

- تخصيص الموارد المائية بصورة رشيدة، واعتماد تقنيات إنتاج أثر ملائمة.

- التخلص من النمط السابق الرامي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، والنهوض بزراعة مستدامة من خلال إنتاج زراعي عالي القيمة المضافة، وتطوير التجارة وتوسيع نطاقها وتحسين نسبة تغطية الصادرات للواردات.

- اعتماد تكنولوجيا الإنتاج الملائمة، وتسيير مياه السقي تسييرا رشيدا[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص 295.

- رفع الغطاء النبات وزيادة عدد المناطق المحمية.

-حماية المنظومة البيئية الهشة والعناية بالتنوع البيولوجي والمناطق الساحلية.

-وضع إطار قانوني لمشاركة السكان المحليين والشركاء الآخرين في المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الرأسمال الطبيعي.

-تحسين أنظمة تسيير الأراضي لتقليل التعدي عليهاوز يادة نسبة التغطية الغابية.

- إيقاف التصحر عن طريق تطبيق نظام ملائم لتسيير المراعي وحماية الواحات.

-حماية المنظومة البيئية الهشة مع العناية الخاصة بالتنوع البيولوجي.

-تطوير إستراتيجية لتسيير السواحلوا إدخال برامج وقائية منقاة تحارب تدهور المناطق الساحلية

-ضمان التنمية المحلية والريفية لرفع معدلات التشغيل والصادرات وضمان الحفاظ على الموارد.

**3-خفض الخسائر الاقتصادية وتحسين القدرة التنافسية:**

الذي يهدف من خلاله إلى إقامة علاقات تنسيق وثيقة مع الوزارات المكلفة بالاقتصاد والمالية، بحيث تتخذ تدابير من أنها أن تكون ذات طبيعة اقتصادية أساسا، وتساهم في خفض معدلات الفقر، زيادة على أهداف النوعية التي تنشدها الإستراتيجية البيئية، وتشمل هذه التدابير على:

- التخلي عن كل بقايا أشكال الدعم المالي الذي يشجع على الاستخدام المفرط لموارد الطاقة والموارد المائية للسقي، والمدخلات الزراعية الكيماوية والمنتجات الغابية.

- الإصلاح التدريجي للهياكل المشجعة للنهوض بتحصيل التكاليف وتحسين نوعية الخدمات وشفافية النفقات العمومية، وتعميم تطبيق مبدأ الملوث الدافع[1].

[1]- **المرجع نفسه**، ص 295.

- توضيح الحقوق العقارية والحقوق المرتبطة باستغلال الموارد.

-التطبيق الصادق للتشريع ولاسيما بصدد تهيئة الإقليم وشغل الأراضي والوقاية من التلوث.

-تحويل أو حل المؤسسات الأكثر تلويثا للبيئة،و أقلها قابلية للبقاء من حيث الجانب المالي.

-تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج، وتحسين صورة القيمة التجارية.

-ترشيد استعمال الموارد المائية وموارد الطاقةو الموارد الأولية في الصناعة.

**4-حماية البيئة الشاملة:**

حيث تهدف الإستراتيجية إلى مواجهة الأسباب الأساسية ذات الطبيعة المؤسساتية من جهة والشروع في تنفيذ أعمال قوية ومتسمة في مجال نوعية السكان وحماية التراث البيولوجي الوطني، الذي يكتسي جزء كبير منه أهمية إقليمية أو شاملة من جهة أخرى والمقصود بذلك هو خفض مسببات انبعاث الغازات ذات الاحتباس الحراري، ومن شان ذلك أن يحقق:

- زيادة كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي.

- مضاعفة الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ومناطق التنمية المستدامة.

-خفض مسببات انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

-القضاء على المواد التي تؤذي طبقة الأوزون.

يتضح لنا أن الإستراتيجية الوطنية تهدف إلى ضرورة العودة إلى التنمية، وخفض نسبة الفقر والحفاظ على توازن النظم البيئية المختلفة، حيث تشكل العودة إلى التنمية الاقتصادية التحدي الأول لتنمية تكون سريعة: ذات فوائد مشتركة على نطاق واسع، ولا تقتصر على جانب استغلال[1]

[1]- **المرجع نفسه**، ص 296.

المحروقات والموارد الطبيعية، بل تركز أكثر فأكثر على تحسين الموارد البشرية، وبذلك يكون الهدف من هذه الإستراتيجية هو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والاستعمال الرشيد والمستدام للموارد الطبيعية من جهة أخرى مع ضرورة التخفيف والتقلص من الملوثات والأضرار والمخاطر التي تهدد الصحة العامة.[1]

كما تم التحضير لإعداد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد عرض التقرير الوطني حول حالة البيئة ومستقبلها،[2] واعتمد من قبل مجلس الوزراء، ونظرا لما كف عنه التقرير من تدهور خطير للبيئة وضرورة القيام باتخاذ تدابير إستعجالية لوقف هذا التدهور البيئي الخطير نال تزمت الحكومة بإعداد إستراتيجية وطنية للبيئة ومخطط وطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، وتخصيص استثمارات بيئية هامة.

وبغرض متابعة تحضير هذا المخطط نصبت وحدة تنفيذية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، وتأسست لجنة وطنية لمتابعة المشروع، وفتح نقاش وطني موسع حول البيئة على مستوى البلديات والولايات، وشمل كل الشركاء الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وعموم المواطنين.

وضع المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة بعد الدراسة والنقاش، وشكل برنامج عمل الحكومة في مدان البيئة على الأمدين القصير والمتوسط. وتضمن منهجية لتحديد المشاكل البيئية وترتيبها واعد لها إستراتيجية للقضاء عليها[3].

---

[1] - **المرجع نفسه**، ص 297.

[2] - يحي وناس، "الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، **رسالة دكتوراه في القانون العام**(جامعة تلمسان: 2007)، ص53.

[3] - محي الدين حمداني، **مرجع سابق**، ص 297.

وفيما يتعلق بترتيب المشاكل البيئية حدد المخطط الوطني مجموعة من الأهداف ذات الأولوية على الأمد القصير جدا صنفها إلى صنفين، يشمل الصنف الأول منها الأعمال التي تستهدف تحسين التصرف السليم في البيئة والتعزيز المؤسساتي، ويشتمل الصنف الثاني القيام بأعمال نموذجية مواكبة ذات القيمة التباينية العالية.

لقد اعتمد المخطط الوطني في وضع السياسة الوطنية لحماة البيئة طريقة تدرجية من خلال اعتماد المخطط العشري 2001-2011 والذي ينتظر أن يحقق نتائج على الأمد المتوسط والطويل. وخلافا للتوجيهات السابقة التي وردت ضمن المخططات القطاعية والبيئية التي غلب عليها الطابع الإعلاني مما جعلها مجرد توصيات وأدبيات، فقد اتسمت التوجيهات التي وردت ضمن المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة لعام 2001 بالطابع العلمي، إذ يلاحظ أنه عند النص أي هدف استراتيجي يسعى المخطط إلى تحقيقه، كحالة النص على ترقية الصحة ونوعية الحياة مثلا، يتم عرض النتائج المنتظرة لهذا الهدف على الأمد الطويل، وتوضع التدابير المؤسسية والمرافقة الملائمة لتحقيق هذه النتائج، ويحدد لهذا الغلاف المالي الخاص.

وبالموازاة مع الأهداف البيئية الإستراتيجية الطويلة المدى، نص المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة على مخطط للأهداف قصيرة ومتوسطة المدى من خلال الأعمال ذات الأولوية 2001-2004، وقد تحددت هذه الأهداف في تحسين تزويد المواطنين بمياه الشرب، وتحسين الخدمة العمومية في مجال التطهير، وتسيير النفايات الصلبة والمنزلية والخاصة، ومحاربة التلوث الصناعي...الخ . وسعيا منه لتحقيق هذه الأهداف نص المخطط القصير المدى على جملة من التدابير المؤسسية والتدابير المواكبة لكل هدف على حدا، وحجم الاستثمارات المرصودة لتحقيق هذه الأهداف والنتائج المنتظرة والمؤشرات، ومصدر تمويل جميع هذه العمليات[1].

[1]- يحيى وناس، **مرجع سابق**، ص54.

**المطلب الثاني: تحديات الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**

تواجه الجزائر العديد من التحديات والتي من أبرزها التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية والتي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها واستراتيجياتها.

**1-التحديات الاقتصادية:**

**ضعف معدلات النمو:** يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال السنوات الأخيرة غير أنها مازالت بصفة عامة متواضعة، وهذا ما يؤثر على سير التنمية المستدامة بصفة أن النمو الاقتصادي يعد من أهم الركائز لأي دولة.

**انخفاض القدرة الشرائية:** لقد انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور.

العولمة: التي تحد من مسر التنمية المستدامة نتيجة آثارها السلبية، ومن بينها فرض سيطرة السياسة الغربية، السيطرة الاقتصادية ذات المظاهر المتعددة، كشراء موارد ومواد خام الدول المتخلفة بأقل الأسعاروا ٍعادة تصنيعها ثم بيعها لها بصورة جديدة وبأغلى الأسعار.

**شبح المديونية:** الذي عد عائقا كبيرا وتحديا مهما، الأمر الذي يهدد التنمية المستدامة في الجزائر، ومع أن الجزائر تخلصت تقريبا من ديونها الخارجية إلا أنها مازالت تحت تأثيرها[1].

**التحديات الاجتماعية**

**تراجع مؤشر التنمية البشرية:** يعتبر هذا المؤشر وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصلت إليه كل دولة[2].

---

[1]- محمد طاهر قادري، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **رسالة دكتوراه في الاقتصاد** (جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2006)، ص 208.

[2]- مهدية ساطوح، البيئة في الجزائر واقعها والإستراتيجية المتبعة لحمايتها "ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول: اقتصاد وأثره على التنمية المستدامة " (جامعة سكيكدة :يومي 21-22 أكتوبر 2008)، ص 4.

وعلى اعتبار مؤشر التنمية البشرية يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والإطار المعيشي العام للأفراد في المجتمع، أنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يصبو إلى الوصول لتحقيق الحياة الكريمة.

فبالنسبة للجزائر يلاحظ ترجع مؤشر النمو البشري فيها منذ بداية التسعينات، نتيجة لتأثير السياسات الهيكلية فيها خلال هذه الفترة الزمنية، التي عرفت أيضا تراجع معدلات التشغيل نتيجة تفشي ظاهرة البطالة في الجزائر، وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية مما أثر سلبا على دخل العاملين حالتهم الاجتماعية وزيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة.

**التحديات البيئية:**

تدني مؤشر الاستدامة البيئية: يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير.

تدهور النظام البيئي للمياه العذبة: تمثل المياه العذبة أهم النظم البيئية، إذ لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء، وتواجه الجزائر مشكلة ندرة المياه العذبة نتيجة للارتفاع السكاني السريع والنزوح الريفي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويثها مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن وما ينجر عنه من مشكلات بيئية، تنعكس آثارها مباشرة في تدهور متوسط نصيب الفرد من المياه.

**تلوث البيئة:** حيث تعود أسباب التلوث البيئي في الجزائر إلى عدة عوامل يمكن إجمالها في: النمو الديمغرافي، زيادة المناطق الحضرية، التنمية الصناعية، التلوث الجوي،التلوث المائي و البحري، النفايات الصلبة.[1]

[1] - **المرجع نفسه**، ص 4.

تزايد شكل التلوث في الجزائر بشكل ملفت للانتباه، ونظرا للنمو السكاني المتزايد، إذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، فضلا عما تولده ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية، والطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.[1]

إذ يشكل تلوث الهواء من أهم مشاكل تلوث البيئة في الجزائر الناتج عن مختلف الغازات الناتجة عن السيارات خاصة القديمة في المدن الكبرى، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحيحة لتقليل التكلفة والتي يقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة و29 ألف طن فضلات سامة، هذا فضلا عن مشكلة تلوث الماء، إذ يجتمع علماء البيئة على المستوى العالمي إن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب). [2]

وهذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب عليه، وتبين دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للموارد المائية عن نوعية المياه المستهلكة إن 40 منها ذات نوعية جيدة و45 ذات نوعية مرضية بينما 15 ذات نوعية رديئة.

**التصحر:** تشكل الصحراء منظومة واسعة تفصل المناطق المدارية في الجنوب، وتشغل 87 من مساحة البلد الإجمالية، ونصادف في المناطق الصحراوية نفس العوامل التي تتسبب في تدهور الموارد الطبيعية بالهضاب العليا، ونجد العوامل المناخية اشد تأثيرا لأن فترات الشمس طويلة في الصحراء فهي تتراوح بين 8 و10 ساعات في اليوم في ناحية بشار، والرياح تثير زوابع رملية.

ويعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر[3]، فهناك الكثير من مساحات الأراضي المعرضة إلى هذا الخطر. تتركز معظمها بالمناطق السهبية كما يوضحه الجدول التالي:

---

[1]- محمد طاهري قادري، **مرجع سابق**، ص، ص 208-209.

[2]- مبارك لسلوس،"التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر"، **مجلة العلوم التجارية**،(ع02،2003)، ص 06.

[3]- منى هرموش، **المرجع السابق**، ص119.

**الجدول رقم: (01) يوضح المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر**

| أنماط المناطق المعرضة للتصحر | المناطق المتصحرة | المناطق الحساسة جدا | المناطق الحساسة | المناطق المتوسطة الحساسة | المناطق القليلية أو غير الحياية | إجمالي المساحة السهبية المهددة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المساحة (هكتار) | 487.902 | 2.215.035 | 5.061.388 | 3.667.035 | 2.379.170 | 13.820.530 |
| النسبة من إجمالي المساحة السهبية المهددة | 3.53 | 16.03 | 36.62 | 26.61 | 17.21 | 100 |

المصدر: **المرجع نفسه**، ص 123.

يبين الجدول أن ظاهرة التصحر في الجزائر أصبحت قضية إستعجالية، نظرا لتهديدها لمجموع المجال السهبي الواسع، وهي المنطقة الرعوية عالية الجودة في البلاد، حيث أن المساحات المهددة بظاهرة التصحر هي 13.820.530 هكتار أي ما يعادل 69 من مساحة السهوب.

**خلاصة الفصل الثاني:**

أدركت الجزائر في الآونة الأخيرة كغيرها من الدول، إلى ضرورة دعم قطاع التنمية لأجل تحقيق تنمية مستدامة من خلال إسهام الأمن البيئي في ذلك.

- ✓ كشف واقع الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر إلى أنها بحاجة ماسة الى ضرورة تفعيل دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال آليات قانونية ومؤسساتية للأمن البيئي والتنمية المستدامة
- ✓ تقديم إستراتيجية واضحة، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في إطار الحفاظ على البيئة فقد صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الدولي أو الإفريقي.
- ✓ بالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر للحفاظ على الأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة إلا أنها تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها وطموحاتها.

# الخاتمة

وفي ختام ما تم ذكره يمكن القول بأن قضية الأمن البيئي والتنمية المستدامة أصبحت محل اهتمام جميع دول العالم، حيث تتداخل قضايا البيئة والتنمية المستدامة مع قضايا أخرى معقدة.

فرغم الجهود المبذولة التي قامت بها الجزائر في إطار تحقيق تنمية مستدامة بيئيا إلا أنها لم تنجح في تفعيل منظومة بيئية ناجحة تساهم في تحقيق تنمية مستدامة على المستوى الوطني.

وبالتالي يمكن نفي الفرضية وذلك نظرا لوجود عدة عراقيل ومعيقات تواجهها الجزائر على المستوى الاجتماعي،الاقتصادي و البيئي، ما شكل عائقا أمامها لبلوغ الأهداف المرجوة.

ومن هنا يمكن استنتاج النقاط التالية:

- ✓ يعنى مفهوم التنمية المستدامة بضرورة صيانة توازن نظام ايكولوجي وتكامل العوامل البيئية المختلفة.
- ✓ الأمن البيئي والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطا وثيقا ببعضها البعض، حيث يدعم كل منهما الأخر.
- ✓ احتلت التنمية المستدامة مكانة هامة في إطار البيئة، حيث يعد الأمن البيئي ركنا أساسيا للتنمية المستدامة.
- ✓ تقتضي التنمية المستدامة الاستغلال الرشيد للثروة البيئية.
- ✓ تسعى المنظومة البيئية إلى الحفاظ على فرص الأجيال المستقبلية للتنمية والرفاهية.
- ✓ ضرورة تفعيل دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال آليات قانونية ومؤسساتية للأمن البيئيو التنمية المستدامة وتقديم إستراتيجية واضحة، إضافة إلى الاتفاقيات المبرمة في إطار الحفاظ على البيئة فقد صادقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات سواء على المستوى الدولي أو الإفريقي.

- ✓ تهدف الجزائر إلى وضع سياسات بيئية تنموية، أساسها الحفاظ على تنمية مستدامة شاملة ومتواصلة.
- ✓ تواجه الجزائر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية التي تقف عائقا أمام تحقيق أهدافها وطموحاتها.

# قائمة المصادر والمراجع

**أولا: المصادر**

**القرآن الكريم**

**ثانيا: المراجع**

**1- الكتب:**


1. جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية.** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.
2. حامد خالد، **التنمية المستدامة**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014.
3. حجاب محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط3، 2001.
4. الدسوقي عطية طارق إبراهيم، **الأمن البيئي- النظام القانوني لحماية البيئة-**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009.
5. الشيخ محمد صالح، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الإسكندرية: مطبعة الإشعاع الفنية، 2002.
6. الصعيدي عبد الله .**مبادئ علم الاقتصاد**، دبي: مطابع البيان التجارية، 2004.
7. طراف عامر محمود، **إرهاب التلوث والنظام العالمي**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2002).
8. العشاوي صباح .**المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010.
9. عطية عبد القادر. **قضايا اقتصادية معاصرة**، مصر: مجموعة النيل العربية، د س ن.

10.غانم سمر خيري مرسي، **معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي-**دراسة تحليلية بالتطبيق على جمهورية مصر العربية، مصر، د د ن، د س ن.

11.غنيم عثمان محمد وماجدة أحمد أبو زنط. **التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007.

12.فوسلر كلودو جيمس بيتر، **إدارة البيئة من أجل جودة الحياة**، ترجمة علا أحمد إصلاح، بيمك، القاهرة، 2001.

13.القاسمي خالد محمد ووجيه جميل البعيني. **حماية البيئة الخليجية:التلوث الصناعي وأثره على البيئة العربية والعالمية**، الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، 1999.

14.قوجيلي سيد أحمد**. الدراسات الأمنية الجديدة- مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن -**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2013.

15.محمد السعيد فرح، **علم الاجتماع**، الإسكندرية: منشاة المعارف، دس ن.

16.مصباح عامر، **نظرية العلاقات الدولية -الحوارات النظرية الكبرى -.**القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008،

17.المقدادي كاظم ،**المشكلات البيئية المعاصرة في العالم**، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، قسم إدارة البيئة،2007

18.مقري عبد الرزاق، مشكلات التنمية والبيئة **والعلاقات الدولية -دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة.**الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008.

19.هنوني نصر الدين، **الوسائل القانونية والمؤسساتية لحماية الغابات في الجزائر**. الجزائر: مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية، 2001.

**2- الموسوعات**

1. بيلي فرانك، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، د س ن.
2. عبد الفتاح إسماعيل. **معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2007.
3. ناظم عبد الواحد الجاسور. **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، بيروت، دار النهضة العربية، 2008.

**3- التقارير:**

**1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي-حالة العالم العربي-** سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 06.

**4-الجرائد و المجلات:**

1. الجريدة الرسمية.
2. الخولى أسامة، "البيئة وقضايا التنمية والتصنيع-دراسة الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية"،**سلسلة عالم المعرفة**، ع285، سبتمبر 2002.
**3.** رزيق كمال، "دور الدولة في حماية البيئة"، **مجلة الباحث**، ع05، 2007.
4. قسوم سليم ،"دراسات الأمن البيئي-المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،ع 39-40، 2013**.**
5. لسلوس مبارك ،"التحليل الاقتصادي لمشكل تلوث البيئة في الجزائر"، **مجلة العلوم التجارية** ، ع2، 2003.
6. المشعل سليمان، "ثقافة وتطبيقات الأمن البيئي العالمي"، **الاقتصادية**، ع30، أوت، 2011.
7. نوري منير وبارك نعيمة، أجهزة الإعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، ع02، ديسمبر 2008.

**الدراسات غير المنشورة:**

1. بيوض محمد العيد، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف: 2011/2010.
2. حمداني محي الدين، "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر -"أطروحة **مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية**، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2008/ 2009.
3. خلف الله عمر، **التهديدات البيئية وفعالية الاستجابات السياسية في إفريقيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات إفريقية، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2011/ 2012.
4. درغوم أسماء، "البعد البيئي في الأمن الإنساني-مقاربة معرفية-"،**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص الديمقراطية والرشادة**، جامعة منتوري، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008/ 2009.
5. راشي طارق ،"الاستخدام المتكامل للمواصفات العالمية (الإيزو) في المؤسسة الاقتصادية لتحقيق شهادة التنمية المستدامة-دراسة حالة شركة مناجم الفوسفاط بتبسة-"**مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، جامعة سطيف: قسم العلوم الاقتصادية والتسير، 2010/ 2011.

6. سالم عادل متولي، "البعد البيئي للبرنامج القومي للتنمية والبحوث البيئية"، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير**، جامعة عين شمس، 2001.

7. سلامن رضوان ،"الإعلام والبيئة-دراسة استطلاعية لعينة من الثانويين والجامعيين –مدينة عنابة نموذجا - "**مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال**"،جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم علوم الإعلام والاتصال، 2005/ 2006.

8. شريف عمر، "استخدام الطاقات المتجددة ودورها في التنمية المحلية المستدامة". **رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية**. جامعة باتنة: قسم العلوم الاقتصادية، 2006/ 2007.

9. عوينان عبد القادر، "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر"، **مذكرة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك**.جامعة البليدة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008.

10. قادر محسن محمد أمين، "التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم البيئية**، جامعة الدنمارك: كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الإدارة البيئية، 2009.

11. قادري محمد طاهر، "آليات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **رسالة دكتوراه في الاقتصاد** جامعة الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، 2006.

12. هرموش منى، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة -دراسة حالة الجزائر- "**.مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية**، باتنة: جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية، 2009/ 2010.

13. وناس يحي ،"الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"، **رسالة دكتوراه في القانون العام**. جامعة أبو بكر بلقايد، 2007.

**6- الملتقيات العلمية:**

1. الدسوقي شريف كمال وشنواني حسين صبري، ورقة بحث مقدمة حول مدخل متكامل لمفهوم التنمية المستدامة لأوضاع البناء، **المؤتمر العلمي الأول حول العمارة والعمران في إطار التنمية**، مصر: 26- 28، جانفي، 2004.
2. فروم محمد صالح وبودعادة إلياس، **حماية البيئة وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر- الواقع والمأمول**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، يومي 11-12 نوفمبر 2008.

**7- مقالات من الانترنت:**

كريفور خليفة، التهديدات البيئية ومنطق الأمن الإقليمي والدولي، الرابط:

https://www..kreifeur.ref :tn.tnmn.

**مقارنة بين قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الرابط:

http://www.ourase .com /economie 2663 html .

**- باللغة الفرنسية:**

**LIVRES:**

1. Arrous Jean**, Les theories de la croissance,** paris: editions du seuil, 1991.
2. Beat b Urgenmeier, **politiques économiques du developpementdurable**, de Boeck, Bruxelles, 2008.
3. Gabriel Wackermann, **Le développement durable**, paris, ellipses, 2008.
4. Kiss Alexander, Danahshelton.**traite de droit europeen de l'environnement** Edition :Frison Roche ,1995.

**Dictionnaires :**

1. **Dictionnaire Petit Larousse Illustré**, France, 1984.
2. Philippe Raynaud, **Dictionnaire de philosophie politique**, Paris :Quadrige, Presses universitaire de France, 2003.

**Magazine:**

**1.** Mohamed Kahloula ,"La Problématique Juridique de la Pollution Atmosphérique d'origine Industrielle"**, Revue des droit de Lhomme**, n6, 1994.

**Web Site:**

1. Prkin Sara ,**La SecuriteEnvironmentale:Probleme et Proposition Daction .Le Nouveau Debat sur La Securite UN DIR**. dans :http://www.Unidir ch /pdf/Articles /pdf-art 266-pdf.
2. Laurence boisson de ghazournes , Environnement Enjeux et Defiis " .**revue de collectives locale,n20,**1997. http/www.ourase .com /economie 2663 html.

**- باللغة الإنجليزية:**

**Books** :

1. Barry Buzan,ole waever,jaap de Wilde ,**Security :A New Frame Work ForAnalysis**, Lynne Reinner Publisher ,baulder,1998.
2. Kiss Alexander, **Danah shelton traite de droit europeen de l'environnement**, Edition: Frison Roche, 1995.
3. Peter Howit et Philippe Aghion**, Endogenousgrowththeory Massachinstitute of technologythird printing**,1999.
4. Kauppi Vioti Paul Rand .Mark **,International relations Theory: Realism, Pluralism,Globalism and Beyond,**U S A :Allyn and Bacon, 1999.

# قائمة الفهارس

| الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
| --- | --- | --- |
| 01 | المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر بالسهوب في الجزائر | 63 |

| الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | التطور التاريخي للتنمية المستدامة | 12 |
| 02 | أهداف التنمية المستدامة | 18 |

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | أ- و |
| **الفصل الأول: الأطر المفاهيمية والنظرية لدراسة الأمن البيئي والتنمية المستدامة** | |
| **المبحث الأول: البناء الإبستيمولوجي للأمن البيئي** | 02-08 |
| المطلب الأول: مفهوم الأمن | 02-03 |
| المطلب الثاني: السياق التاريخي لظهور الأمن البيئي | 04-05 |
| المطلب الثالث: تعريف الأمن البيئي | 05-08 |
| **المبحث الثاني: التأصيل المفاهيمي للتنمية المستدامة** | 09-18 |
| المطلب الأول:السياق التاريخي لبروز مفهوم التنمية المستدامة | 09-12 |
| المطلب الثاني: تعريف التنمية المستدامة | 13-17 |
| المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة | 17-18 |
| **المبحث الثالث: الإطار الترابطي بين الأمن البيئي والتنمية المستدامة** | 19-30 |
| المطلب الأول: علاقة الأمن البيئي بالتنمية المستدامة | 19-21 |
| المطلب الثاني: المؤتمرات الدولية المساهمة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة | 21-27 |
| المطلب الثالث: مساهمة المنظومة البيئية في مجال التنمية المستدامة | 28-30 |
| **المبحث الرابع: المضامين النظرية المفسرة للأمن البيئي** | 31-38 |
| المطلب الأول: النظرية الواقعية/الواقعية الجديدة | 31-35 |
| المطلب الثاني: النظرية الليبرالية | 35-37 |
| المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن | 37-38 |
| خلاصة الفصل الأول | 39 |
| **الفصل الثاني: مساهمة الأمن البيئي في الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة** | |
| **المبحث الأول: واقع الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر** | 42-45 |
| المطلب الأول: الطبيعة البيئية في الجزائر | 42-43 |
| المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر | 44 |

| | |
|---|---|
| **المبحث الثاني: جهود الجزائر في تفعيل الأمن البيئي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر** | 53-45 |
| المطلب الأول: آليات تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر | 51-45 |
| المطلب الثاني: الاتفاقيات المبرمة في مجال حماية البيئة الجزائرية | 53-52 |
| **المبحث الثالث: الأمن البيئي والتنمية المستدامة في الجزائر بين الطموح ـ التحدي** | 63-54 |
| المطلب الأول: الجهود الوطنية في مجالي الأمن البيئي والتنمية المستدامة | 59-54 |
| المطلب الثاني: تحديات الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر | 63-60 |
| خلاصة الفصل الثاني | 64 |
| **خاتمة** | 67-66 |
| **قائمة المصادر والمراجع** | 75-69 |
| **قائمة الفهارس** | |

**ملخص الدراسة:**

هدفت الدراسة حول موضوع دور الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة -الجزائر نموذجا- إلى سعي الجزائر إلى تحقيق الأمن البيئي والتنمية المستدامة من خلال آليات قانونية ومؤسساتية وذلك من خلال إستراتيجية واضحة جسدتها لتحقيق أهدافها وطموحاتها، حيث يعتبر الأمن البيئي صمام أمان للأمن العالمي، والتنمية المستدامة تتطلب الالتزام بالحفاظ على توازن القاعدة البيئية.

حيث تم في هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية: كيف يساهم الأمن البيئي في تحقيق التنمية المستدامة على ضوء حالة الجزائر؟

وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورغم الجهود التي قامت بها، إلا أنها لم تنجح في تحقيق تنمية مستدامة ناجحة بيئيا، بسبب التحديات التي تواجهها.